مجلة جامعة المحـــويت العلمية
Mahweet University Scientific Journal (MUSJ)
Vol (1), No (1) (2025)

أسماء الجموع في العربيّة
دراسة لُغويّة برؤية جديدة
Plural name In Arabic, A new Linguistic study

(**تاريخ الاستلام:** 2025/6/17م، **تاريخ المراجعة:** 2025/9/28م، **تاريخ القبول:** 2025/11/18م)

أ.د علي قائد عبده سنان
جامعة المحويت، كلية التربية، قسم اللغة العربية
Email: d.alisenan@gmail.com

الملخص

هذا بحثٌ تناول (أسماء الجموع في العربيّة)، برؤيةٍ مُغايرةٍ لما شاعَ لدى النحويين، ودراسته دِراسة شامِلةً لأنواعِه وأصنافه المُختلِفة في كثيرٍ من الجوانِب والأحكام، وقد اتبع الباحث فيه المنهج الوصفي التحليلي. والبحثُ بِمُقدِّمةٍ مُوجزة أبان فيها الباحثُ الدافع إليه، وأهدافه منه، وبعدَها تمهيدٌ لِبيانِ حدِّ اسم الجمع، والفرق بين اسم الجمع والجمع، ثُمّ الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس، تلا ذلكَ مباحثُهُ الثلاثةُ، يُمثِّل كلُّ واحدٍ منها نوعًا من أنواع أسماءِ الجُموع، وهي:

الأوّلُ: أسماءُ جموعٍ مُعرَبةٌ بعلامات إعراب أصليّة، وهي الأغلبُ والأشْهَرُ.

والثاني: أسماءُ جُموعٍ مُعربةٌ بعلاماتٍ نيابيّة، وهي قليلةٌ، وتفاصيلُها كثيرةٌ.

والثالث: أسماءُ جموعٍ مبنيّةٌ، وهي قليلةٌ، وتفاصيلها كثيرةٌ أيضًا. وفي نهاية البحثِ خلاصة تضمّنت أهم النتائج، والفروق بين أصناف أسماء الجموع المختلفة.

الكلمات المفتاحيّة: اسم الجموع، أصنافها، دراسة لغوية، رؤية جديدة.

Abstract

This paper studies the plural name in Arabic from a different and new angle other than the traditional methods. It studies the name comprehensively .

This paper starts with introduction in which the researcher explain the objectives of this paper . then he explains the limit of plural name, the differences between the plural name and plurality, and the differences between plural name and gender name.

This paper discusses three points:

- Plural names which have original morphological signs
- Plural names which have secondary morphological signs. This kind is afew in number, but have lot of details
- Plural names which have constructed morphological signs. It has lot of details

Finally , this research concludes the most differences between the different plural names.

مُقدّمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد أَفْصح الخلْق لسانًا وأَعْربهم بيانًا، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فهذا البحثُ اختصَّ بدراسةِ أسماء الجموع في العربيّةِ، وكانَ الدّافعُ إليه ما شاع لدى النحويينَ، ودارَ حولَه الاهتمامُ من أسماءِ الجُموع، ذاك ما يأتي مُعرَبًا بعلاماتِ إعرابٍ أصليّةٍ، نحو: قومٌ، ورهْطٌ، ونَفَرٌ، وإغفالُهم لأنواعٍ أخرى منها، وإيرادُها مُتفرقةً في أبوابٍ أخرى من دونِ الإشارةِ إلى أنّها من أسماءِ الجُموعِ إلاّ ما نَدرَ عِندَ بَعضِ المُتأخّرينَ كابن مالك والأشموني.

ومِنْ ثَمّ جاءَ هذا البحثُ مُنفرِدًا بدراسةِ (أسماء الجموع في العربيّة) شامِلاً أنواعَه المُختلِفة في كثيرٍ من القواعدِ والخصائص والأحكام؛ إذْ قدْ يكونُ للكلمةِ الواحدةِ من أسماء الجُموعِ، أحكامٌ كثيرةٌ مُتناثِرة في كُتبِ النحوِ والصّرفِ واللُّغةِ، ومن هذه الأحكام ما يحتاجُ إلى تدقيقٍ وتحقيقٍ، واستدلالٍ بأدلّةٍ تَعْضُدُهُ وتَقوّيه، والوصولُ إلى ذلكَ ليسَ بالأمرِ الهيّنِ، ولا سبيلَ للباحثِ إلى معرِفتِها، والكشفِ عنها سِوَى سبيلِ الصّبْرِ والأناةِ عندَ الرُّجوعِ إلى الكتبِ المُعتمدةِ في النحوِ والصّرفِ واللُّغةِ والأدبِ بِما في ذلك دواوينُ الشُّعراء، والتّوغُّلِ في صَفحاتِها وسُطورِها بَحثًا عن ما له علاقةٌ بالموضوع في جُزئياته المُختلِفة.

وكان ممّا قصدتُه من هذا البحثِ ما يأتي:

1- المُساهمة في الكشفِ عن بعضِ كُنوزِ العربيّة وأسرارها في أسماءِ الجُموعِ نحويًّا وصرفيًّا ودلاليًّا.

2- إعطاء صورة تامّة وواضحةً عن أسماءِ الجُموعِ في جزئياتها وتفاصيلها المُختلفة، وبيان أحكامها المتنوعة، وضمّها في بوتقة هذا البحثِ خدمةً للمُهتمينَ بالعربية من الباحثين والدارسين.

3- بيان أوجه الاتفاقِ والاختلافِ بين أسماءِ الجُموعِ في أصنافها المختلفة.

الدراسات السابقة:

من الدراسات التي وقفتُ عليها في هذا الموضوع، ما يأتي:

1- اسم الجمع في العربية دراسة نحوية، د. محمد رخال العبيدي، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية، بغداد، العدد16.

2- اسم الجمع واسم الجنس في اللغة العربية، د. إبراهيم بركات، بحث منشور على موقع شبكة الألوكة.

3- أسماء الجموع في القرآن الكريم، د. محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988م.

وهذه الدراسات ركزت على دراسة النوع المشهور في كتب النحو، ولكن هذا البحث تناول هذا النوع، وهو أسماء الجموع المعربة إعرابًا أصليًّا، وأحكامها المختلفة، إضافة إلى النوعين الآخَرَين: أسماء الجموع المعربة إعرابًا نيابيًّا، وأسماء الجموع المبنية.

تَمهيد:

حدُّ اسم الجمع:

حدَّ اسمَ الجمعِ كثيرٌ من النحاةِ، لا سيّما المُتأخِّرينَ، ولم أقف على حدٍّ شاملٍ يتحقّقُ فيه الجمع والمنع، فكانَ أكثرهم يُركّزُ على ما ليسَ لهُ واحِدٌ من لفظِهِ، ويُغفِلونَ النوع الآخر، وهو اسمُ الجمع الذي له مُفرَدٌ من لفظِهِ على غير قياسٍ، وليس مُنتهيًا بتاءٍ أو ياءٍ مُشدّدة، كما سنرى بعد قليل. ولنْ نُطيلَ في سَرْدِ أقوالِ النحاةِ في ذلكَ ومُناقشتها؛ لأنّ المقامَ لا يتّسعُ، ونكتفي بِذكرِ حدّينِ منها، ثُمّ نرى ما فيهما وُصولاً إلى حدٍّ يتحقّقُ فيه الجمعُ والمنعُ.

حدَّ ابنُ الفخّار(ت نحو753هـ) اسمَ الجمعِ، فقال: هو « ما ليسَ لهُ واحدٌ من لفظِهِ، لا تحقِيقًا ولا تقديرًا، اتفاقًا، أوْ لهُ واحِدٌ من لفظِهِ ولم يثبُتْ في أبنية الجُموعِ، خلافًا للأخفشِ»[1] .

وحدّه أحدُ الأساتذة المُعاصرينَ، وهو الأستاذ محمد إبراهيم عُبادة، فقال: اسمُ الجمع « ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ أو اثنتينِ، وليسَ له مُفرَدٌ من لفظِهِ، وليستْ صيغتُهُ على وزنٍ خاصٍّ بجمع التكسيرِ أو غالبٍ فيه »[2].

وإذا تأملنا هذين الحدّينِ لوجدنا أنهما قاصرانِ؛ فالأولُ فيه تسامحٌ؛ لأنّه لمْ يبدأ بدلالةِ اسم الجمعِ على الجماعةِ؛ ولذا الأَوْلَى أنْ يبدأ بلفظ يدل على ذلك كأنْ يقول: « ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتينِ، أوما دلَّ على جماعةٍ». والحدُّ الثاني الأَوْلَى أنْ يَزيدَ فيه: « أوْ لَهُ مُفرَدٌ من لفظِهِ غير مُنتهٍ بتاءٍ أو ياءٍ مُشدّدة »؛ ليكونَ حدًّا جامعًا مانعًا.

ومن ثَمّ يُمكنُنا وضعَ حدٍّ جامع مانع لاسم الجمع، هو: « ما دلَّ على أكثرَ من اثنينِ أو اثنتينِ، وليستْ صيغتُهُ على وزنٍ خاصٍّ بجمع التكسيرِ أو غالبٍ فيه، وليسَ له مُفرَدٌ من لفظِهِ، لا تحقِيقًا ولا تقديرًا، أو له مُفرَدٌ من لفظِهِ غير مُنتهٍ بتاءٍ أو ياءٍ مُشدّدة».

فقولنا: « ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتينِ» يشملُ الجُموع بأنواعِها، وقولنا: « وليستْ صيغته على وزنٍ خاصٍّ بجمعِ التكسير أو غالبٍ فيه» يُخرجُ ما جاءَ على ذلك، وقولنا: « وليسَ له مُفرَدٌ من لفظِهِ، لا تحقِيقًا ولا تقديرًا» يُخرِجُ الجمعَ المُكسّر، ممّا استُعمِلَ له مُفرَدٌ تحقيقًا، نحو: شَيْخ وشُيوخ، وعُصْفُور وعَصافير، أوْ لمْ يُستَعملْ له مُفردٌ، ويُقدّرُ تقديرًا، نحو: عَبادِيد وشَمَاطِيط، كما سيأتي بُعيدَ قليل، وقولنا: « أوْ له مُفرَدٌ من لفظِهِ غير مُنتهٍ بتاءٍ أو ياءٍ مُشدّدة » يُخرِجُ أسماءَ الجنسِ الجمعيّة التي يأتي مُفردُها مُنتهيًا بتاءٍ أو ياءٍ مُشدّدة، نحو: تَمْرٌ وعِنَبٌ، ورُومٌ، وزِنجٌ.

وبذلك يكونُ هذا الحدُّ جامعًا مانعًا، جامعًا وشامِلاً قِسمَي اسم الجمع، ومانعًا مِنْ أنْ يَدخُلَ فيه ما ليسَ منه.

الفرقُ بينَ اسم الجمعِ والجمعِ:

يَشترِكُ اسمُ الجمعِ والجمعُ، في دلالةِ كُلٍّ منهما على أكثرَ من اثنينِ أوِ اثنتينِ، ويفترِقانِ في الآتي:

أ – أن للجمعِ المكسّرِ أوزانًا خاصّةً بِهِ أو غالِبةً فيهِ، وأنّ للجمعِ السّالِمِ– مُذكّرًا كانَ أوْ مؤنّثًا– زيادةً معلومةً على مُفردِهِ، وهي الواوُ والنُّونُ أو الياءُ والنُّونُ في جمعِ المُذكّرِ السالِمِ، والألِفُ والتاءُ في جمعِ المؤنّثِ السّالِمِ مع صلاحيةِ الجمعِ السّالِمِ للتّجريدِ وعطفِ مِثال مُفردِه أوْ أمثالِهِ عليهِ. وأمّا اسم الجمعِ فلا يأتي على الأوزانِ الخاصّةِ بِجمعِ التكسيرِ أو الغالِبةِ فيهِ، وإنْ جاءَ على صُورةِ الجمعِ السّالم – وهو نادرٌ– فلا يصحُّ تجريدُهُ، وسيأتي توضيحُهُ لاحقًا.

ب– أنّ للجمعِ المُكسّرِ مُفردًا من لفظِهِ تحقيقًا ممّا أُستُعملَ لهُ مُفردٌ، نحو: شَيْخ وشُيوخ، وعَصافير وعُصْفُور، أو تقديرًا ممّا لمْ يُستَعملْ له مُفردٌ، نحو: عَبادِيد وشَمَاطِيط[3]، فكلٌّ منهما جمعٌ، ومُفردُهُ مُقدّرٌ، وإنْ لم يُنطَقْ له بِمُفرَدٍ؛ لأنّ ما وَرَدَ على فَعالِيل– وهو وزنٌ يختصُّ بجمعِ التكسير– يكونُ مُفردُهُ على فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلالٍ[4]؛ ولذا قال الفارسيُّ: «جمع التكسيرِ ما جُمعَ واحِدُه عليهِ جمعًا مُطّرِدًا، وقيسَ في أكثر الأمرِ ما لمْ يُسمعْ منه على ما سُمعَ»[5]. وأمّا اسمُ الجمعِ فلا يأتي مُفردُهُ من لفظِهِ لا تحقيقًا ولا تقديرًا، أو يأتي مُفردُه من لفظِهِ على غيرِ القياسِ، نحو: صَحْب وصاحِب، ورَكْب وراكِب، خلافًا للأخفش.

الفرقُ بينَ اسمِ الجمعِ واسمِ الجنس:

اسمُ الجمعِ يختلفُ عن اسم الجنس؛ فاسمُ الجِنْسِ هو الاسمُ الموضوعُ للماهِيةِ من حيثُ هي، أي: من غيرِ أنْ تُعيّنَ في الخارِجِ والذهنِ سواءً كانَ واحِدًا، أو مُثنًّى، أوْ جمعًا، وهو نوعانِ:

أ- **اسمُ جِنسٍ جمعيٌّ:** وهو ما يُفرّقُ بينَهُ وبينَ مُفرَدِهِ بالتاءِ أو ياءِ النِّسبة، نحو: تَمْرٌ وتَمْرَةٌ، وكَلِمٌ وكَلِمة، ورُومٌ ورُوميّ، وإنْسٌ وإنْسيّ، وعرَبٌ وعَرَبيٌّ، وزِنْجٌ وزِنْجيٌّ، وقليلٌ ما تكون التاءُ في اسم الجنس الجمعي لا في مُفردِهِ، نحو: كَمْأة-اسم نباتٍ- والمُفردُ كَمْءٌ، وسيّارة والمُفرَدُ سيّار.

ب- **اسمُ جِنْسٍ إفرادي:** وهو ما يُطلَقُ على القليلِ والكثيرِ، نحو: ماءٌ، وتُرابٌ، وزَيْتٌ، وذهبٌ، وعَسَلٌ[6].

فَالفَرْقُ بينَ اسمِ الجمعِ واسم الجنسِ، مع اشتراكِهما في أنّهُما ليسا على أوزانِ جُمُوعِ التكسيرِ، أنّ اسمَ الجمعِ لا يقعُ على الواحدِ والاثنينِ بخلافِ اسم الجنسِ، وأنّ الفرْقَ بينَ اسمِ الجنسِ وواحدِهِ- فيما لهُ واحِدٌ مُتميّزٌ- إمّا بالتاء أو بياءِ النِّسبة بِخلافِ اسم الجمعِ؛ فواحِدُهُ من غيرِ لفظِهِ أو له واحدٌ من لفظِه غير مُنتهٍ بالتاءِ أو ياءِ النِّسبةِ. وهذا ما عليه جُمهور النحويين، وخالفهم ابنُ مالك[7]؛ فجعلَ ما بينه وبين مُفردِهِ التاءُ أو ياءُ النسبةِ من أسماءِ الجُموع، وليسَ من أسماء الجنسِ.

المبحث الأول

أسماء الجُموع المُعربة بعلامات أصليّة

هذا النوع من أسماءِ الجُموعِ هو الذي قصدَهُ النحويُّون عند إطلاقِ (اسم الجمع)، ونَبّهُوا عليه في مُصنّفاتِهم، وهو قسمانِ:

القِسمُ الأوّلُ: ما لا واحِدَ له من لفظِه، لا تحقيقًا ولا تقديرًا. ولا خلافَ بينَ النحاةِ في هذا القِسم؛ فهو اسم جمعٍ باتفاقٍ. ومن ذلك:

1- رَهطٌ على(فَعْل)، ورَهْطُ الرّجُلِ: بَنُو أبيه، وقَوْمُهُ، وقَبِيلَتُهُ، يقال: هُمْ رَهْطُهُ دَنِيّةً، وقد اختُلِف في عددِهِ، فقيلَ: الرّهطُ عدَدٌ يُجمَعُ مِنْ ثَلاثَةٍ إلى عَشَرَةٍ، وقيل: الرّهطُ ما دُون العَشَرَةِ من الرِّجالِ[8]، لا يكونُ فيهم امرأةٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وكانَ في المدِينةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل:48]، وقال تعالى: ﴿ لَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْناكَ ﴾[هود:19]؛ ولذا مُفردُهُ هو رَجلٌ أو امرؤٌ.

2- قَوْمٌ على(فَعْل)، ويُطلَقُ (القومُ) غالِبًا على جماعةِ الرِّجالِ، ليسَ فيهم امرأةٌ، ومُفرده رَجلٌ أو امرؤٌ، وعليه قوله تعالى: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ [الحجرات:11]، ثُمّ قال: ﴿ولا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾، وقولُ زُهَيْرٍ بن أبي سُلْمى[9]:

وما أَدْرِي وَسوفَ إخالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

وقدْ يدخلُ فيه النِّساءُ تَبَعًا، كما يُقال: قَومُ نوحٍ، وقَومُ صالحٍ؛ لأنَّ قومَ كُلِّ نَبِيٍّ رِجَالٌ ونِساءُ، فيكونُ مُفرده أيضًا(امرأة).

3- الإبلُ على(الفِعِل)، وهو من الأَبنِيةِ النّادرةِ في الأسماءِ، قال سيبويه: « وَقَدْ جاءَ من الأسماءِ اسمٌ واحِدٌ على(فِعِلٍ)، لم نَجِدْ مِثلَهُ، وهُوَ إِبِلٌ»[10]، وقال بعضُ العربِ: (إِبْلاً) بسكونِ الباءِ؛ لِلتّخْفِيفِ. ومُفرَدُهُ من غيرِ لفْظِهِ، وهو(ناقةٌ أو بَعيرٌ) وقول العامّة(إبِلة) خطأٌ.

4- الغَنَمُ على(الفَعَل)، مُفردُه من غيرِ لفظِهِ، وهو(شاةٌ)، وقول العامّة:(غَنَمة) خطأٌ.

والقِسمُ الثاني: ما لهُ واحدٌ من لفظِه، نحو: رَكْب، وصَحْب، وسَفْر. وفي هذا القِسمِ خِلافٌ بينَ النحاةِ، وذلك كما يأتي:

الرأي الأول: ذهب سيبويه[11] والجُمهور[12] إلى أنّ ما لهُ واحدٌ من لفظِهِ من هذه الأسماءِ، هو اسمُ جمعٍ لا جَمعٌ؛ لأنّ الواحدَ منها- وإنْ اتّفقَ اشتراكُهما في الأحرُفِ الأصليّة- لم يُكسّرْ عليها، أي: أنّه مُفردٌ على غير القياسِ، قال سيبويه:« فـ(الرّكْبُ) لم يُكَسّرْ عليه(راكِبٌ)، ألاَ ترَى أنّكَ تقولُ في التحقيرِ: رُكيبٌ، وسُفَيرٌ، فَلَوْ كانَ كُسِّرَ عليهِ الواحدُ رُدّ إليه، فليسَ(فَعْلٌ) مِمّا يُكَسّرُ عليهِ الواحدُ للجمعِ»[13]. أي: إنّ نحو(ركب) ليسَ بِجمعِ تكسيرٍ؛ لأنّه ليسَ على صيغةٍ من صيغِ جمعِ التكسيرِ، ولو كانَ جمعَ تكسيرٍ لرُدَّ إلى مُفردِهِ عند التصغيرِ.

الرأي الثاني: ذهبَ الأخفشُ[14]إلى أنّ ما لهُ واحدٌ من لفظِهِ من هذه الأسماء، وهو على فَعْل، ومفرده على (فاعل)، هو جمعٌ لا اسمُ جمع، وعليه ابن المُؤدِّب، في قوله: « والفاعِلُ يُجمعُ على وجوهٍ مُختلفةٍ، يُقال: فاعل وفاعلونَ، قال الله: ﴿ قُلْ يا أيُّها الكافِرونَ﴾ [الكافرون1]، و(فَعَلَةٌ) نحو قوله: ﴿ أُولئكَ هُمُ الكَفَرَةُ الفَجَرَة ﴾ [عبس42] ... و(فَعْلٌ) نحو: بارِكٌ وبَرْكٌ، وشَارِبٌ وشَرْبٌ، وتاجِرٌ وتَجْرٌ، وصاحِبٌ وصحْبٌ، وراكِبٌ ورَكْبٌ... »[15].

ومذهبُ الفرّاء[16] فَي ذلكَ هو مذهبُ الأخفش عينه، وزائدٌ عليهِ؛ فيرى أنّ كُلَّ ما له واحدٌ من تَركيبهِ، هو جَمعٌ، سواء كَانَ اسم جمعٍ كباقِرٍ ورَكْبٍ، أو اسم جِنسٍ كتَمرٍ وعَرَبٍ، وإنْ لم يكن له واحدٌ من تركيبهِ، فهو اسمُ جَمْعٍ، ولَيْسَ بِجمْعٍ عندَه.

ومذهبُ سيبويه وأكثرِ النحويينَ هو الأقوَى، ويؤيدُهُ السماعُ، كما هو واضحٌ في أحكام هذه الأسماءِ من حيث التذكير والتأنيثُ، والتصغير، والنسبةُ إليها، وأمّا مَذهبُ الأخفش والفراءِ، فَهو ضَعيفٌ من الأوجه الآتية[17]:

الوجه الأوّل: أنّ نحو(رَكْب وسَفْر)، ألفاظٌ تُصغّرُ على لفظِها، فيُقالُ: رُكَيبٌ وسُفَيْرٌ، وليس هذا من شأن الجُموعِ؛ لأنّه لو كانَ(رَكْبٌ أو سَفْرٌ) جَمعًا ثم صُغِّرَ لَرُدَّ إلى واحدِهِ ثُمّ جُمِعَ، ونحنُ نجدُهُ مُصغّرًا على لَفْظِهِ. وهذه حُجّةُ سِيبويه.

والوجه الثاني: أنّ الجَمْعَ المكسّرَ مُؤنّثٌ على معنَى الجماعة، وهَذه الأسماء مذكّرة، لأنها مُفردة اللفظِ، فلا معنى للجماعة في لفظِها، تقول: هو الرَّكْبُ، وهذا السَّفْرُ، ولو كانَ مكسّرًا، لَقلتَ: هي وهذه، وممّا يؤكّدُ أنّ هذه

الأسماءَ مفردةٌ مذكّرةٌ أنّ الضميرَ يَعُودُ عليها مُفرَدًا مُذكّرًا، فيُقالُ: الركبُ جاءَ، والسَّفْرُ قَدِمَ، والصّحْبُ ذَهبَ، ولو كانَ أيٌّ منها جمعًا لعادَ عليه الضميرُ مؤنثًا، ولمْ يجُزْ عودُ ضميرِ المُفرَدِ المذكّرِ عليهِ.

والوجه الثالث: إنّ هذه الأسماءَ لو كانتْ جُموعًا، لَرُدّتْ في النّسَبِ إلى آحادِها، ولَمْ يُقلْ: رَكْبِيٌّ وسَفْرِيٌّ.

والوجه الرابع: إنّ هذه الأبنيةَ لو كانتْ جمعًا صناعيًّا، لاطّردَ ذلكَ في ما كانَ مثلَهُ، ونحنُ لا نقول في جالس: جَلْس، ولا في كاتب: كَتْب.

والوجه الخامس: أنّ (فَعْل) لا يكونُ جمعًا مكسّرًا لـ(فَاعِل) ونحوه؛ لأنّ الجمعَ المكسّرَ حقُّهُ أنْ يزيد على لفظ الواحد، وهذا أخفّ من بناء الواحد.

فثبت بما ذكرناه أنّ نحو(ركْب وسَفْر وصَحْب) ممّا له واحدٌ من لفظهِ، ولمْ يُكسّرْ عليهِ واحِدُهُ، هو اسمٌ مُفرَدٌ يدلُّ على الجمعِ، وليس جمعًا على الحقيقةِ.

وما ذهبَ إليه الفراء في اسمِ الجنسِ ضعيفٌ أيضًا؛ لأنّ ذا التاءِ وذا الياءِ، نحو: تمرة وعَربيّ، ليسَا بمُفرَدينِ لاسم الجنسِ، نحو: تَمْر وعَرَب؛ للأوجه الثلاثة الأولى المذكورة آنفًا في اسم الجمع، ويُزادُ عليه، أنّ اسمَ الجنسِ يقعُ على القليلِ والكثيرِ، فيقَعُ التمرُ، على التمرةِ والتمرتينِ والتمراتِ، وكذا (الرُّوم)، فإنْ أكلَ الشخصُ تمرةً أو تَمرتينِ، وعامَلَ روميًّا أو رُوميَّيْنِ، جازَ أن يقال له: أكلتَ التمرَ، وعاملتَ الرُّومَ، ولو كانا جمعَينِ، لم يَجُزْ ذلك، كمَا لا يقعُ رجالٌ، على رَجُلٍ، أو رجُلينِ[18].

ولمْ أقفْ على مَصدرٍ ذُكِرتْ فيه صيغُ أسماءِ الجُموعِ التي لها آحادٌ من تركيبها قبل كتابِ(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصِد) لابنِ مالك[19]، ونقلها عنه النحويُّونَ من بَعده، وفي مُقَدّمتهم شارِحُو(تّسهيل الفوائد) كأبي حيان في(التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، وابن عقيل في(المساعد على تسهيل الفوائد)، وناظر الجيش في(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، والسلسيلي في(شفاء العليل في إيضاح التسهيل)، والدّمَاميني في(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد). ومن هذه الصيغ ما يأتي:

1- فَعْل، نحو: رَكْبٌ، وعَوْذٌ، ونَوْحٌ، أسماءُ جُموعٍ لـ(رَاكِبٌ، وعائِذٌ، ونائِحة).

2- فَعْلة، نحو: رَجْلَة اسم جمعٍ لِـ(راجِل).

3- فَعَل، نحو: خَدَمٌ، ورَوَحٌ، وغَيَبٌ، وبَعَدٌ، وعَمَدٌ، وأهَبٌ، وشَجَرٌ، أسماءُ جُموع لـ(خَادِمٌ، ورائِحٌ، وغائبٌ، وبَعيدٌ، وعَمُودٌ، وإهابٌ، وشَجَرَةٌ).

4- فُعْلَة، نحو: صُحْبَةٌ، وفُرْهَةٌ، اسما جَمعٍ لـ(صاحبٌ، وفارِهٌ).

5- فَعِل، نحو: نَبِقٌ، ولَبِنٌ، وظَرِبٌ، أسماءُ جموعٍ لـ(نَبِقَة، ولَبِنَة، وظَرِبان).

6- فَعِيل التي للمُذكّر لا للمؤنّث، نحو: كَلِيبٌ، وحَجِيج، اسما جمعٍ لـ(كَلْب، وحاجّ).

7- فَعْلاء، نحو: قَصْباء، وحَلْفاء، اسما جمعٍ لـ(قَصَبة، وحَلَفة).

8- مَفْعُولاء، نحو: مَبْغُولاء، ومَشْيُوخاء، ومَعْلُوجاء، أسماءُ جموعٍ لـ(بَغْل، وشَيْخ، وعِلْج).

9- فَعُل، نحو: سَمُر، وعَبُد، اسما جمعٍ لـ(سَمُرَة، وعَبْد).

10- مَفْعَلَة، نحو: مَعْبَدة، ومَسْيفة، ومَشْيَخة، أسماءُ جُموع لـ(عَبْد، وسَيْف، وشَيْخ).

11- فَعَال، نحو: سَحاب، اسمُ جَمعٍ لـ(سَحابة).

12- فِعَال، نحو: عِمام، اسمُ جمعٍ لـ(عِمامَة).

13- فُعَال، نحو: جُمان: حَبٌّ تُعملُ من الفِضّة كالذُّرة، اسمُ جمعٍ لـ(جُمانة).

14- فَعْلَى، نحو: أَرْطَى: شَجَرٌ من شَجرِ الرّمل، اسمُ جمعٍ لـ(أَرْطاة).

15- فِعْلى، نحو: دِفْلَى: نَباتٌ مُرٌّ، اسمُ جمعٍ لِـ(دِفْلاة).

16- فُعْلَى، نحو: بُهْمَى، اسمُ جمعٍ لـ(بُهْماة)، وهو نبْتٌ.

17- فُعالَى، نحو: شُكاغَى، اسمُ جَمعٍ لـ(شُكاغاة)، وهو نَبتٌ أيضًا.

18- فَعالَة، نحو: صَحابة، وقَرابة، وجَمالَة، أسماءُ جُموعٍ لـ(صاحِب، وقَريب، وجَمَل).

19- فِعالَة، نحو: جِمالَة، اسمُ جمعٍ لـ(جَمَل).

20- فَعْلان، نحو: مَرْجان، وصَنْوان، اسما جمعٍ لـ(مَرْجانة، وصِنْو).

يُلاحَظُ هاهنا أنّ من هذه الصيغِ ما يُميّز عنها مُفرَدُها بالتاءِ، نحو: سَحَاب وسَحابة، وعِمام وعِمامة، وجُمان وجُمانة، ومَرجان ومَرجانة. ومثلُ ذلك هو من أسماءِ الجنسِ الجمعيّة عند الجُمهورِ، وعدّها ابنُ مالك من أسماءِ الجُموعِ، وقد سبقتِ الإشارة إلى ذلك.

ويبدُو واضِحًا أنَّ أسماءَ الجُموعِ هذه مُعربةٌ أصالةً كأسماءِ الأجناس، فهيَ تُرفَعُ بالضّمّةِ، وتُنصَبُ بالفَتْحَةِ، وتُجَرُّ بالكَسْرَةِ، فنقولُ مثلاً: هذهِ غنمُ القومِ، وَيسوقُ الغُلامُ غنمَ القومِ، وذهبَ الغُلامُ بِغنمِ القومِ.

أحكام هذا النوع من أسماءِ الجُموعِ:

أ- من حيثُ التذكيرِ والتأنيثِ:

كلُّ اسمِ جمعٍ من هذا النوعِ إذا كانَ منْ غيرِ الآدَمِيّينَ(أي: غير عاقل)، فهوَ مُؤنّثٌ، وذلك نحو: إبِلٍ، وغَنَمٍ، وخَيْلٍ، و طَيْر، فيُقالُ في تصغيرها: غُنَيْمَةٌ، وأُبَيْلَةٌ، وخُيَيْلَةٌ، وطُيَيْرَةٌ(بتاء التأنيث المُتَحرّكة)، وسَمِعَ الكسائي في(غَنم ومَعْز): غُنَيْم ومُعيْز(بلا تاء)[20]، فإنْ كانَ شيءٌ من ذلكَ منَ الناسِ(أي: عاقل)، فيَجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيث[21]، يُذكّرُ إذا أُرِيدَ الجمعُ، ويُؤنّثُ إذا أُريدَتِ الجماعةُ، وهي لا تؤنّثُ بنفسِها، وإنّما يؤنّثُ فعلُها؛ ولذا تبقى في تصغيرِها مُذكّرةً، فيُقالُ في تصغيرِ(قَوْم): (قُوَيْم)، وفي تصغير(رَكْب): (رُكَيْب)، وفي تصغيرِ(نَفَرٍ): (نُفَيرٍ)، وفي تصغيرِ(رَهْطٍ): رُهَيْط(بلا تاء)؛ لأنّا نقولُ في ذلكَ: (هُمْ)، ولا يكونُ ذلكَ لغيرِ الآدَمِيّينَ، قال تعالى:﴿ وكَذّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام:66]، فذكّرَ، وقال تعالى: ﴿ كَذّبَتْ قومُ نُوحٍ المُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:102]،

وقال تعالى:﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ بِٱلنُّذُرِ ﴾ [القمر: 13]، فَأَنّثَ، بمعنى: كَذّبتْ جماعةُ قومِ نوحٍ، وكذّبتْ جماعةُ قومِ لُوطٍ، وعليه يجوزُ القولُ: قامَ القومُ، وقامتِ القَوْمُ، ويَقومُ القومُ، وتَقومُ القومُ.

ب- **من حيث التثنية والجمع:**

أسماءُ الجُموعِ هذه تُثنَّى وتُجمَعُ، ويرادُ عندئذٍ الجماعتانِ أو الجماعاتُ منه، أو القَطِيعانِ أو القُطعانُ، وصرّحَ جماعةٌ من النحويينَ منهم ابنُ عُصفورٍ[22]، وأبو حيّان[23]، أنّه يَجوزُ تَثْنيتُها وجمعُها في نادرِ كلامٍ أو ضرورةٍ، وهذا خلافُ المَشهور من أنّ اسمَ الجَمعِ يسهلُ تَثنيتُهُ وجمعُهُ؛ لِجريانِه مَجرَى الاسمِ المُفرَدِ، فيُثنّى ويُجمَعُ سماعًا أو قياسًا، وهذا ما عليه ابنُ مالك[24] في ظاهرِ كلامه، والرّضي[25]، وابنُ عقيل[26].

وهاكُم نماذج من هذه الأسماءِ مُثنّاةً ومجموعةً:

1- **اسمُ الجمع(رَهْط)**: يُثنَّى، فيُقالُ: (رَهْطَانِ)، ويُجمعُ(رَهْطٌ) قياسًا، على (أرهُط)، ويُجمع أرهُط على (أَرَاهِط)، وبعضُهم جعلَ ذلك كلّهُ جمعًا لـ(رَهْط) من دون تمييزٍ بين الجمعِ وجمعِ الجمعِ، فقالَ: جمعُ الرّهْطِ: أَرْهُطٌ، وأَرْهَاطٌ، وأَرَاهِطُ[27].

وقيلَ: يُجمعُ الرّهْطُ من الرجالِ على أَرْهُطٍ، والعَدَدُ أَرْهِطَةٌ، ثُمّ أَرَاهِطَ[28].

وممّا جاءَ على (أَرْهُطٍ) قولُ رُؤبة[29]:

هُوَ الذّلِيلُ نَفَرًا في أَرْهُطِه

وقولُ آخر[30]:

وفاضحٍ مُفْتَضِحٌ في أَرْهُطِه

وممّا جاءَ على(أَراهِط) قولُ حسّان[31]:

ونَجَا أَرَاهِطُ أَبْعَطُوا وَلَوْ أنّهُمْ ثَبَتُوا لَمَا رَجَعُوا إذًا بِسَلامِ

وقولُ سَعدِ بن مالك[32]:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الّتي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وعدّ كثيرٌ من النحويينَ(أراهِط) جمعًا لـ(رَهط) على غيرِ القياسِ[33]؛ لأنّ (أَرْهُط) لَمْ يُستعملْ في سعةِ الكلامِ، قال سيبويه[34]: مِمّا جاءَ بناءُ جَمْعِهِ على غيرِ مَا يكونُ في مثلِهِ، ولَمْ يُكَسّرْ هو على ذلكَ البِناءِ قولُهم: رَهْطٌ وأرَاهِطُ، كأنّهُمْ كَسّرُوا(أَرْهُطًا). ولِذا جعلَ سيبويه تصغير أراهِط على رُهَيْطون، فقال: « وإذا حَقَّرْتَ(الأَراهِطَ)، قلْتَ: رُهَيْطُون، كما قُلْت في(الشُّعَراء): شُوَيْعِرُون »[35].

قال ابنُ سيده[36]: أَرَاهِطُ جمعُ أَرْهُطٍ؛ لِضَيْقِهِ عَنْ أنْ يكونَ جمعَ رَهْطٍ، ولكنّ سيبويه جعلَهُ جمعَ رَهْطٍ، وهي أحدُ الحروفِ التي جاءَ بناءُ جِمْعِها على غَيْرِ ما يكونُ في مِثْلِهِ، ولَمْ تُكَسّرْ هيَ علَى بنائِها في الواحدِ، وإنّما

حَمَلَ سيبويه على ذلكَ عِلْمُهُ بِعِزّةِ جمعِ الجمعِ؛ لأنّ الجموعَ إنّما هيَ لِلآحَادِ، وأمّا جمعُ الجمعِ، فَفَرْعٌ دَاخِلٌ على فَرْعٍ.

وإنّما لا يصحُّ أن يكون(أراهِط) جمعَ (رهْط) قياسًا؛ لأنّ الجمعَ الذي على(أَفَاعِل) لا يكونُ مُفردُهُ على(فَعْلٍ)، ولأنّ الجمعَ الذي ثالثُه ألِفٌ، وبعدَها حرفانِ أو ثلاثة لا يأتي واحدُهُ من ثلاثةِ أحرُفٍ؛ لأنّ هذا الجمعَ يجري مَجرَى التصغير، فتُزادُ فيه الألفُ ثالِثة كما تُزادُ ياءُ التصغيرِ ثالثةً؛ إذ يُقالُ في نحو(جَعفر): جعافِر، وجُعيفِر، وفي(بُلبُل): بَلابل، وبُلَيْبِل، فجُعلَ(أراهِط) كأنّه جمعُ أرهُط لا جمعُ رَهط، وإن كانَ (أرهُط) لا يُستعملُ[37]، أي: لا يُستعملُ في سَعةِ الكلامِ.

2- **اسمُ الجمعِ(قَوْمٌ)**: يُثنّى، فيُقال:(قَوْمانِ)، قال الفرزدق[38]:

وكلُّ رفيقَيْ كلِّ رَحْلٍ، وإنْ هُما تعاطَى القَنا قَوْمَاهُما، أُخْوانِ

ويُجمعُ، فيُقالُ: (أَقْوَامٌ) على أفْعَال، وجَمعُ الجمعِ (أَقَاوِمُ)، وأصله(أقاويم)، وحُذفت الياءُ منه؛ لكثرةِ استعماله[39]، وسُمُّوا بذلكَ؛ لِقيامِهِمْ بالعَظَائمِ والْمُهِمّاتِ. قال أبو عامر بن أبي الأخنس الفَهْميّ[40]:

أقاوِمُ لا يَعْدُو عن الظلِّ عِزُّهمْ فَذُو البثِّ فيهِمْ والفقيرُ مُدعْدعُ

ورُوي: أقائِم، يُريدُ: أقاوِم. وقالَ أبُو صَخْرٍ الهُذَلي[41]:

فإنْ يُعْذَرِ القَلْبُ العَشِيّةَ في الصِّبا فؤادَك لا يَعْذِرْك فيه الأقَاوِمُ

ويُروَى: الأَقَايم، وقَصَدَ بالقلبِ العقلَ. وقال خُزَزُ بنُ لَوْذَان[42]:

مَنْ مُبَلِّغٌ عَمْرَو بن لأْي حيثُ كانَ مِنَ الأَقَاوِمْ

3-اسمُ الجمعِ(إبِلٌ): يُثنّى، فيقالُ:(إبِلانِ)؛ لأنَّ (إبِلاً) اسمٌ لمْ يُكَسّرْ عليهِ؛ والمُرادُ قطيعانِ من الإبل[43]، تقولُ العرب: إنّهُ لَيَرُوحُ على فُلانٍ إبِلانِ، إذَا رَاحَتْ إبِلٌ مَعَ رَاعٍ و إبِلٌ مَعَ رَاعٍ آخرَ. وقال شُعبةُ بن قُمير[44]:

لَنا إبِلاَنِ فِيهِما ما عَلِمْتُمْ فَعَنْ أيِّهما مَا شِئْتُمْ فَتَنَكّبُوا

وقالَ المساورُ بنُ هندٍ بن قيس بن زهير[45]:

إذا جارةٌ شُلّتْ لِسعدِ بن مالكِ لَها إبِلٌ شُلّتْ لَها إبلانِ

ويُجمعُ (الإبِل) على(آبَال)على أَفْعَال، والمُراد: قُطعَانٌ من الإبل. يقولون: « هذه إبِلٌ مَسْرُوقةٌ مِنْ آبالٍ شَتَّى، وفِيها من كلِّ ضَرْبٍ ولَوْنٍ»[46]. وفي المصباح المنير: يُجمعُ أيضًا على(أَبِيل) كـ(عَبِيدٍ)على وزنِ(فَعِيل). وأقولُ: هذا قياسٌ؛ لأنّ (فَعِيل) إذا ذُكِّرَ، فهو اسمُ جمعٍ، نحو: الكَلِيب والحَجيج، فيُقالُ: هو الكَليبُ، وهو الحَجيجُ، وأمّا إذا أُنِّثَ، فهُو جمعُ تكسيرٍ، وهو في (أَبِيل)كذلك، فيقالُ: هذه أَبيلٌ، وهي أَبيلٌ، كما يُقالُ: هذه عبيدٌ، وهي عَبيدٌ.

4-**اسم الجمع(غَنَمٌ)**: يُثنَّى، فيُقال:(غَنَمَانِ)، والمُرادُ: قَطِيعانِ أوْ سِرْبانِ من الغَنمِ، تقولُ العربُ: تروحُ على فُلانٍ غَنَمَانِ، أي: قَطِيعَانِ لكلِّ قطيعٍ راعٍ على حِدَةٍ، ومنه قولُ النَّبِي ﷺ: « مَثَلُ المُنافِقِ مثلُ الشّاةِ العَائرَةِ بينَ الغَنَمَينِ»[47]، أي: المُترَدِّدة بينَ قَطيعَينِ من الغَنَمِ لا تدْرِي أيُّهما تَتْبَعُ، وحديثُ عمرُ ﷺ: « أُعْطُوا مِنَ الصّدَقَةِ مَنْ أَبْقَتْ لهُ السّنةُ غَنَمًا، ولا تُعْطُوها مَنْ أبْقتْ له غَنَمَيْنِ»[48]، أي: منْ أبقتْ له قطعةً واحِدةً لا يقطعُ مِثْلُها، فتكونُ قِطعتينِ؛ لِقِلَّتِها، فلا تُعْطُوا منْ له قِطْعَتَانِ منها، وأرَادَ بالسّنَة: الجَدْب. وقول الشاعر أبي أَسِيدة الدُّبيري[49]:

هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وإنّما يَسُودَانِنَا إنْ يسَّرَتْ غَنَمَاهُمَا

وجَمعُ(غَنَم): أَغْنَامٌ وغُنُومٌ على أَفْعَال وفُعُول، وجمعُ الجمع: أَغَانِمُ وأغانِيمُ على أفاعِل وأَفَاعِيل. قال أبو جُنْدبٍ الهُذَلِي[50]:

إلى مَلَحِ الفَيفا فَقُنَّةِ عازِبٍ أُجَمِّعُ مِنهُمْ جامِلاً وَأَغانِما

قالَ ابن سِيدَه[51]: وعندي أنّهُ أرادَ: (وأغَانِيم)، فاضْطَرَّ، فَحَذَفَ.

والظاهرُ أنّهُ قدْ يُجمَعُ(أغنام) على أغانِمَ وأغْانيمَ، كما يُقال: نُوقٌ مَطَافِلُ ومَطافيلٌ؛ ولِذا فليس(أغانِم) مُختصًّا بالضرورة الشعريّة، إضافة إلى أنّ أغانيم هو الأصلُ، فَحُذِفتْ الياءُ منه تخفيفًا؛ لكثرةِ استعماله، كما في أقاوِم وأقاوِيم جمع أقوام.

جـ – من حيثُ التصغير:

أسماءُ الجُموعِ هذه تُصغّرُ على لفظِها، كما سبقَ؛ لأنّها كالأسماءِ المُفرَدَةِ، خلافًا لأبي الحسن الأخفش، فيما له واحدٌ شاذٌّ من لفظِهِ، وقد سبق ذكرُه، فنقولُ في تصغير (رَكْب، وسَفْر، وصَحْب): رُكَيبٍ، وسُفَير، وصُحَيْب، بصورة التذكير؛ لأنّه للعقلاءِ، ويُعضّدُ ذلك السماعُ، ففي الحديثِ: «سَيَأْتِيكُمْ رُكَيْبٌ مُبْغَضُون فإذا جاؤُوكُم فرَحِّبُوا بهم»[52]، يُريدُ عُمَّالَ الزّكاةِ، وجَعَلَهُمْ مُبْغَضِينَ لِما في نُفوسِ أَربابِ الأَمْوالِ من حُبِّها وكَراهَةِ فِراقِها. وقول أُحَيحَة بن الجُلاّح[53]:

بَنَيتُهُ بعُصْبَةٍ مِنْ مَاليا

أخشى رُكَيْبًا أو رُجَيْلاً عادِيا

وقول عبد القيس بن خُفافٍ البُرجُميّ[54]:

وأينَ رُكَيْبٌ واضِعُونَ رِحَالَهم إلى أَهْلِ بَيْتٍ مِنْ مَقَامَةِ أهْوَدَا؟

وإنْ كانَ ممّا لا يعقِلُ، فيُصغّرُ مُنتهيًا بتاءِ التأنيث، نحو(غَنَم، وإبِل، وخَيل، وطَيْر)، فيُقال: غُنيْمة، وأُبَيْلة، وخُيَيْلَة، وطُيَيْرَة، وعليه القياسُ.

وإنْ كانَ لها واحِدٌ شاذٌ من لفظِها، فأبو الحسن الأخفش يَردُّها إلى مُفردِها الشاذِّ(راكِب، ومُسافِر، وصاحِب، وطائر)، ثُمّ يَجمعُها جمعَ مُذكّرٍ سالِمًا، إذا كانَت لِمُذكّرٍ عاقِلٍ، أوْ يَجمعُها جمعَ مؤنّثٍ سالِمًا إذا كانت لِمؤنّثٍ أوْ لِمُذكّرٍ غيرِ عاقلٍ، وهذا بناءً على أنّ ركْبَ ونحوه عند الأخفش جمعُ تكسيرٍ لا أسماء جموعٍ، فيقولُ في تصغيرها: رُوَيْكِبُونَ، ومُسَيْفِرُونَ، وصُوَيْحِبُونَ، وطُوَيِّرَاتٌ.

د- **من حيثُ النِّسبةُ:**

يُنسبُ إلى أسماءِ الجُمُوع هذه على لفظِها، فيُقال في النِّسبةِ إلى نحو: (قَوْم، ورهْط، ونَفَر، ورَكْب، وغَنَم، وإبِل): قَومِيّ، ورَهْطيّ، وركْبيّ، ونَفَريّ، وغَنَميّ، وإبَلِي(بفتحِ الباءِ) فِرارًا من تَوَالِي الكَسَرَات. وإنّما يُنسبُ إلى هذه الأسماءِ على لفظِها لا على لفظِ مُفردِها؛ لأنّها- وإنْ كانَ فيها معنَى الجمعِ- لمْ يُكسّرْ لها واحِدٌ، يُمكنُ الرجوعُ إليه عِند النِّسبة[55]، ولأنّها لو رُدّتْ إلى واحدِها لمْ يكنْ من لفظِ ذلك الواحدِ أنّ المُرادَ منه هذه الجُموعِ دونَ غيرِها، ولذا وجبَ بقاءُ لفظِها في النسَبِ اسمًا كانَ لِشخصٍ أو كانَ لِجمعٍ[56].

المبحثُ الثاني

أسماء الجُموع المعرَبة بعلاماتٍ نيابيّة

أ- ممّا يلحقُ بجمع المُذكّر السّالم:

هُناك ألفاظٌ تأتي مُلحقةً بجمعِ المُذكّرِ السّالم؛ لِعدم انطباق حدِّ هذا الجمع عليها، وهو: «مَا دَلَّ على أكثرَ من اثنينِ، بِزيادةٍ في آخرِهِ مع سلامةِ بناءِ واحدِهِ» [57]، أوْ هُوَ: « الكلمةُ الدَّالةُ على أكثرَ من اثنينِ بزيادة واو بعد ضمّة في حالة الرفعِ، وبزيادةِ ياءٍ بعدَ كسرةٍ في حالَتَي النّصبِ والجرّ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ» [58]. والأخيرُ أَوْضحُ للمتعلّمينَ المبتدئين.

وهذا الجمع كالمُثنَّى لا بُدَّ من صلاحيّته للتجريدِ، وعطْفِ مِثلِ مُفردِهِ أو أمثالِه عليه دون اختلافِ معنى. فمَا لا واحدَ لَهُ منْ لفظِهِ، أوْ لهُ واحدٌ ولا ينطبقُ عليه حدُّ جمع المذكّر السّالم، وجُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، أو الياءِ والنُّونِ، لا يُعدُّ جمعَ مُذكّرٍ سَالِمًا، بلْ هُوَ مُلحقٌ بِهِ في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومِنْ هذه الألفاظ المُلحقة بجمع المذكّر السّالم أسماءُ جُموعٍ؛ لأنّه لا واحِد لها من لَفظِها، ولا تأتي على أوزانٍ خاصّة بجُموع التكسير، أو غالِبةٍ فيها، وأشهرُها ما يأتي:

- **(أُولُو)**: ومعناهُ: أصْحَاب، وهو اسمُ جمعٍ، لأنّهُ لا واحدَ لهُ من لفظِهِ، وإنّما مُفردُهُ من معناهُ، وهو (ذُو) بمعنى: صاحب، ويأتي مُلْحَقًا بجمعِ المذكّرِ السالمِ، فيُعرَبُ إعرابَهُ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَاهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلأَلْبَابِ﴾ [الزمر:16]فـ(أولو): خبرُ المُبتدأ(ألئكَ) مرفوعٌ، وعلامةُ رفعه الواو؛ لأنّه مُلحَقٌ بجمع المُذكر السالِم، و(هُمْ)قبله: ضميرُ فصلٍ، لا محلَّ له من الإعراب، وهذا على رأي البصريّينَ[59]، وقوله تعالى: ﴿ولا يَأتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُمْ والسّعَةِ أنْ يُؤْتُوا أُولي القُرْبَى﴾[النور:22]. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُو

ٱلأَلْبَابِ﴾ [البقرة:269] فـ(أولُو)في الآيتين: فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنّه مُلْحقٌ بجمعِ المُذكّر السالمِ، و(أُولي): مفعولٌ به للفعل(يُؤتُوا)، منصوبٌ، وعلامةُ نصْبهِ الياءُ؛ لأنّهُ مُلحَقٌ بجمعِ المُذكّرِ السّالِمِ، وقوله تعالى: ﴿إنّ في ذَلِكَ لَذِكْرَى لأُولِي الأَلْبَابِ﴾ [الزمر:21] فـ(أُولِي) مجرورٌ باللام، وعلامةُ جرّهِ الياءُ؛ لأنّهُ مُلحَقٌ بجمعِ المُذكّرِ السّالِمِ.

– **ألفاظُ العُقُودِ**: وهي(عِشْرُونَ) وبابُهُ، وهوَ ثلاثونَ إلى تِسعِينَ – مُفردًا كانَ أو معطوفًا– أسماءُ جُموعٍ، لأنّه لا واحدَ لها من لفظِها، وليسَ أيٌّ منها على وزنٍ خاصٍّ بجمعِ التكسيرِ أو غالبٍ فيه؛ إذْ لا يقولُ أحدٌ من العُقلاءِ: إنّ (عِشْر، وثَلاث، وأرْبَع) هي مُفرداتٌ لـ(عِشرين، وثلاثينَ، وأرْبَعينَ)، لأنّ معناها غير معنى مُفردِ هذه الألفاظ المُقدّر؛ ولذا تكونُ هذه الألفاظُ مُلْحَقَةً بجمعِ المذكّر السالمِ؛ لأنّهُ لا يَنطَبِقُ عليها حَدُّهُ، فيُقال مثلاً: كانَ في القاعةِ ثلاثونَ طالِبًا وعِشْرونَ طالبةً، وإنّ في القاعةِ ثلاثينَ طالِبًا، وعشرينَ طالِبةً، وأشرتُ إلى تسْعينَ فائزًا، وخمسٍ وأربعينَ فائزةً.

وإذا أُضيفتْ ألفاظُ العُقُودِ، أُسقِطتْ النُّونُ منها، فيُقالُ: عِشرُوكَ، وعِشرِيَّ، ونحو ذلك، وهو نادرٌ.

وهذه الألفاظُ لا تُثنّى لفظًا، قال سيبويه: « وإنّما امْتَنَعُوا أنْ يُثَنُّوا عِشْرِينَ، حينَ لَمْ يُجيزُوا عِشرُونَانِ، واستغْنَوا عنها بـ(أربعينَ)، ولَوْ قُلْتَ ذَا، لَقُلْتَ: مِائتَانَانِ، وأَلْفَانانِ، واثْنانَانِ. وهذَا لا يكونُ، وهُو خَطأٌ لا تَقُولُهُ العَرَبُ»[60].

ويُسمعُ من العامّةِ جَمْعُها بألفٍ وتاءٍ، فتقولُ: عِشْرُونات أو عِشْرِينات، وثلاثُونات أو ثلاثِينات إلى تسعينات، ولَمْ أقف فيه على حُجّةٍ سماعيّة أو رأيٍ نحوي.

وتُصغّرُ هذه الألفاظِ على لَفظِها، فيُقالُ: عُشيرونُ، وخُميسُون، وتُسيْعُون، إلاّ مَا ثالثه حرفُ عِلّة من هذه الألفاظِ كَـ(ثلاثينَ)، ففيه خلافٌ بين سيبويه والمُبرّد؛ فسيبويه يَحذِفُ حرف العلّة، وهو رأي يونس بن حبيب. قالَ: « وسألتُ يُونُسَ عنْ تَحْقِيرِ ثَلاثِينَ، فقال: ثُلَيْثُونَ، ولَمْ يَثْقُلْ شَبَهُهَا بِوَاوِ جَلَولاء، لأنَّ ثَلاثًا لا تُسْتَعْمَلُ مُفْرُودَةً علَى حَدِّ مَا يُفْرَدُ ظَرِيفٌ، وإنَّما ثَلاثُونَ بِمنْزِلةِ عِشْرينَ، لا يُفْرَدُ ثَلاثٌ مِنْ ثَلاثينَ، كَمَا لا يُفْرَدُ العَشْرُ مِنْ عِشْرِينَ، ولَوْ كانتْ إنَّما تَلْحقُ هذه الزيادةُ الثّلاثةَ التِي تَسْتَعْمِلُها مُفرَدَةً، لَكُنْتَ إنّما تَعْنِي تِسْعَةً، فلمّا كانتْ هذه الزيادةُ لا تُفارِقُ، شُبِّهَتْ بِأَلِفَي جَلَوْلاَء، ولو سَمّيتَ رجُلاً(جِداريْن)، ثُمّ حقّرتَه، لقُلتَ: جُديرَانِ، ولم تثقُلْ؛ لأنّك لستَ تُريدُ معنى التثنيةِ، وإنّما هو اسمٌ واحدٌ، كما أنّك لمْ تُرِدْ بـ(ثلاثين) أنْ تُضعِّفَ الثلاث»[61]، وعليه الفارسي[62].

وأمّا المبرّدُ[63]، فيُبقي حرف العلّة في نحو(ثلاثين) مُدغمًا فيه ياء التصغير. وعلى رأيه يقال في تصغيرِ نحو(ثلاثون أو ثلاثين): ثُلَيّثُون رفعًا، وثُلَيّثِين نصبًا وجرًّا.

والحُجّة لسيبويه؛ لأنّ ثلاثينَ ليس بمنزلة الجمع(ظَريفِين)؛ لأنّ ظريفًا يُفرَدُ، ويُتكلّمُ به، ثمّ تدخلُ عليه علامةُ الجمعِ، و(ثلاث) من ثلاثين لا يُفرَدُ، لأنّنا لو أفردْناها ثمّ جمعناها، لصار(ثلاثون) بمعنَى تِسعة؛ لأنّ ثلاثًا ثلاث مرات بِمنزلةِ تسعة في المعنى، والمقصودُ غيرُ ذلكَ.

ولا يَجُوزُ النسبةُ إلى لفظٍ من هذه الألفاظِ(عشرون وأخواتها)، إلاّ إذا سُمِّيَ بهِ، فيقالُ في النَّسْبةِ إلى عِشْرِينَ: عِشرِينيّ، ولا يُلْتَبَسُ بالنّسبةِ إلى عَشرة؛ لأنّه قد صارَ اسمًا لشيءٍ بِعينِهِ[64]، ومثلُه ثلاثون، فنقولَ: ثلاثِينِي، وهكذا بقيّتها، إذا سُمِّيَ بها. ومِن ثَمَّ يُقالُ في السنوات الواقعة في العَقد(عِشرين): عِشرينيّات، لا عِشرونات، ويُقالُ في السنوات التي في العَقد(ثلاثين): ثلاثينيّات، لا ثلاثينات...إلخ، فيُقال مثلاً: شَهِدَ العالَمُ العربيُّ والإسلاميُّ في خمسينيّاتِ القرن العشرينِ أحداثًا كثيرةً.

– **(الّذينَ)**: وهُوَ اسمٌ موصولٌ يخصُّ جمعَ المذكّرِ من العُقلاءِ ومن يُشَبَّهُ بالعُقلاءِ، وهو اسمُ جمع؛ لأنّه ليس لهُ مُفردٌ حقيقيٌّ من لفظِه؛ فمفردُهُ الحقيقي من لفظِه هو(الّذ)، والمُستعملُ(الّذي). وفيه لُغتانِ:

الأُولى: لغةُ البناءِ على الفتحِ، وهي اللُّغة المشهُورة، وعليها التنزيلُ الحكيم، فَيأتيَ بالياءِ مُطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرًّ.

واللغة الثانية: أنّه يأتي مُعربًا مُلحقًا بجمعِ المذكرِ السالمِ، بالواوِ رفعًا، فيُقال:(الّذُون)، وبالياءِ نصبًا وجرًّا، فيُقال: (الّذينَ)، ذَكرَ أبو زيدٍ أنّها لُغةُ عُقيل[65]، وذَكَر آخرون كالهَرَوي، وابنِ الشَّجَري، وابنِ مالكٍ، أنّها لُغة هُذيل[66]، ومنْ ذلكَ قول أحدِهم[67]:

وَبَنُو نُوَيْجِيَةَ الّذُونَ كَأنّهُمْ مُعْطٌ مُخَرّمةٌ من الخِزّانِ

وقول الراجز[68]:

نحنُ الَّذُونَ صبَّحُوا الصَّباحا يومَ النُّخَيلِ غارةً مِلْحاحَا

وقد تُحذفُ النونُ من(الّذِينَ) و(الَّذُونَ)، للتّخْفيفِ، لا لإضافةٍ ولا لالتقاءِ ساكنينِ، نحو قولِ الأشهبِ بن رُميلة[69]:

وإنّ الّذي حانتْ بِفلْجٍ دِماؤُهُمْ همُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ

أي: وإنّ الذينَ حانتْ بِفلْجٍ دِماؤهم. وهذا مُحتملٌ عندَ ابن جِني، ويُحتَملُ عندَه أيضًا أنْ يُرادَ بـ(الذي) الجِنسُ، فَأُعيدَ الضميرُ على معناهُ دونَ لفظِه[70]. ومثله قول الراجز[71]:

يا رَبَّ عيسَى لا تُبارِكْ في أحَد في قائمٍ منهُمْ ولا فيمَنْ قَعَدْ

إلاّ الّذي قاموا بأطرفِ المَسَدْ

أي: إلاّ الّذينَ قاموا.

وأمّا حذفُ نونِ (الّذونَ)، فنحو قول الشاعر أُميّة بن الأسكر الكناني[72]:

قَوْمِي الَّذُو بِعُكاظٍ طَيَّرُوا شَرَرا من رُوسِ قومِكَ ضَرْبًا بالمصاقِيلِ

أي: قومي الّذونَ بِعُكاظٍ طيّرُوا شَررًا.

ب – ممّا يلحقُ بجمع المؤنث السّالم:

جمع المؤنّث السّالم هُوَ: « مَا جُمِعَ مُفْرَدُهُ بألِفٍ وتَاءٍ مَزِيدَتينِ»[73]. فما لا ينطبقُ عليه هذا الحدُّ، وجُمع بألفٍ وتاءٍ مَزيدتَينِ، ولا يصلُحُ للتجريدِ منهما، وردّهِ إلى مُفردٍ له، فليس بجمعِ مؤنّثٍ سالمٍ، وإنّما هُو اسمُ جمعٍ؛ لأنّهُ لا مُفردَ لهُ من لَفظِهِ، ويكونُ مُلحقًا بجمعِ المؤنّثِ السالِمِ، فَيُعرَبُ إعرابه، بالضمّةِ رفعًا، وبالكسرة نيابة عن الفتحةِ نصبًا، وبالكسرةِ جرًّا. ومن ذلك:

– **(أُولاَتُ)**: ومعناهُ: صاحباتٌ، وهو اسمُ جمعٍ؛ لأنّهُ لا واحدَ له منْ لفظهِ، وإنّما مِنْ معناه، هو(ذاتُ)، بمعنى: صاحبة، و(أُولاتُ) مُلحقٌ بجمع المؤنّث السّالمِ، فيُنصَبُ بِالكسْرَةِ نيابةً عن الفتحةِ، كما في قوله تعالى: ﴿وإِنْ كُنّ أُولاتِ حَمْلٍ﴾[الطلاق:6]، وقول هُدْبةَ بن الخُشرم[74]:

رأَوا شِركَةً فيهِنَّ حقًّا وَكَلَّفُوا أُولاتِ البَقايا ما أَكَلَّ الضّعائِفُ

وقول كُثيّر عزّة[75]:

يُكَلِّلنَ حَدَّ الطَّرْفِ عَنْ ذي مَهابَةٍ أَبانَ أولاتِ الدَلِّ لَمّا تَوَسَّما

فـ(أُولاَتِ) في الآيةِ الكريمةِ: خبرُ كانَ، وفي البيتين: مفعولٌ بهِ، فهو منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الكَسْرَةُ نيابة عنِ الفتحة؛ لأنّه مُلحقٌ بجمعِ المؤنّثِ السّالِمِ. والواوُ فيها زائدةٌ كما هي في(أُولي) بِمعنى: أصحاب.

و(أُولات)على (فُعَل) كـ(هُدَى) و(لُغَى)، وَحُذِفتْ ألِفُها المُنقَلِبة؛ لالتقائِها ساكنةً مع الألفِ والتاءِ التي للجمعِ، حُمِلَتْ على نَظيرَتِها(ذَوَات) جمع(ذات) [76]، ويَجُوزُ – كما رأى الفارسي[77]– أنْ يكونَ أصلُها(أُلٍ)، الآخِرُ منها ياءٌ، وحُذِفَتْ الياءُ مع الألفِ والتاءِ، كما حُذِفت ياء(الّذي) مع ألف التّثنيةِ، في (اللّذانِ).

– **(اللاّءاتِ)**:_وهوَ من الأسماءِ الموصولة بمعنى: اللاّتي، وفيهِ لُغتانِ: البِناءُ على الكسرِ، والإعراب كـ(أُولاتِ) مُلْحَقًا بجمعِ المؤنّثِ السالمِ، وهو اسمُ جمعٍ؛ لأنّهُ لا مُفردَ لهُ من لفظِهِ، نحو قول الشاعر[78]:

أُولئكَ إخْوَاني الّذينَ عَرَفْتُهُمْ وَأَخْدَانُكَ اللاّءات زُيّنّ بالكَتَمْ

أي: وأخدانُك اللاّتي... وهذا خلافٌ لِما عليه ابنُ مالك[79]؛ إذْ يرى أنّ(اللاّءات) جمع (اللاّء)، وليس مُرادف(اللاّتي)، فيكونُ جمعًا لاسمِ جمعٍ.

–**(ذَواتُ)**: وهوَ بمعنى: اللاّتي، غير أنّ له مُفردًا من لفظِهِ، وهو(ذاتُ)، بمعنى: الّتي، ويُعدُّ (ذوات) اسمَ جمعٍ– وإنْ كانْ مُفردُهُ مُشتَرَكًا معه في أحرفِهِ– لأنّه ليس على وزنٍ خاصٍّ بجمع التكسيرِ أو غالبٍ فيه. وفيه لُغتانِ: لُغةُ الإعرابِ كـ(أولات) مُلحقًا بجمعِ المؤنثِ السالِمِ في لغة حكاها البهاءُ بن النحاس[80]، فتكونُ علامةُ رفعه الضّمةُ، وعلامةُ جرّه الكسرة، وعلامةُ نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، نحو: جاءتْ ذواتُ نَجحْنَ، ومررتُ بِذواتِ نَجحْنَ، وأكرمْتُ ذواتِ نَجحْنَ.

ولغةُ البناءِ على الضَّمّ في لغة طيّئ، نحو قول رؤبة[81]:

جَمَعْتُها مِنْ أيْنُقٍ مَوَارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائقِ

المبحث الثالث

أسماءُ الجُموع المبنيّة

الأسماءُ المبنيّة لها خصوصيّة تختلفُ عن غيرِها من الأسماءِ المُتمكّنةِ؛ فَالبناءُ فيها فَرْعِيٌّ؛ لِشبهِها بالحروفِ بينما التّمكُّنُ أصلٌ في الأسماءِ المُتمكّنةِ، والضوابطُ والقواعدُ– نحويّةً كانت أو صرفيّة– قياسيّةٌ مُطّردةٌ في الأسماء المُتمكّنةِ بينما هي في الأسماءِ المَبنيّةِ خلافُ ذلك؛ ولذا قال المُبرّدُ[82]: إنَّ الأسماءَ الْمُبْهَمة من المبنيّات مُخالِفَةٌ لِغَيْرِهَا في معناها وكثيرٍ منْ لَفْظِها.

وأسماءُ الجُموع المبنِيّة هي:

1– ألفاظ الجمعِ من الضمائر:

هي صيغٌ وُضِعتْ للدلالةِ على جماعةِ المُتكلّمينَ أو المُخاطبِينَ أو الغائبينَ.

والضمائر ثلاثةُ أصنافٍ بحسب الموقع الإعرابي:

أولاً: ضمائرُ الرفْعِ، وهي إمّا مُنفصلة أو مُتّصلة، فالمُنفصلة منها يصحُّ الابتداءُ بِها، وتَشملُ الضميرَ (نَحْنُ)، وهو مُشتركٌ بين المُثنّى والجمعِ في حالةِ التّكلُّم؛ فيأتي لِمُثنّى المتكلّمين وجماعَتِهم، ولِمُثنَّى المُتكلّماتِ وجماعَتِهنّ، مُفردُه(أنا)، و(أنْتُمْ) لجماعَةِ المُخاطَبينَ، ومُفردُهُ(أنتَ)، و(أنْتُنَّ) لجماعةِ المُخاطباتِ، ومُفردُهُ(أنتِ)، و(هُمْ) لجماعةِ الغائبينَ، ومُفْرَدُهُ(هُوَ)، و(هُنَّ) لجماعةِ الغائباتِ، ومُفرَدُهُ(هِيَ).

والمُتّصلة منها، لا تكونُ إلاّ لاحقةً مُتّصلة بفعلٍ مبنيٍّ للمعلومِ، فتكُونُ فاعلةً له، أو مُتّصلةً بفعلٍ مبني للمجهولِ، فتكونُ نائبةً عن الفاعلِ، وهي تشمل الضمائر الآتية:

– نا المُتكلّمينَ، وتأتي فاعلةً إذا اتصلتْ بفعلٍ ماضٍ تامٍّ مَبني لِلمَعْلُومِ، أو نائبةً عن الفاعل إذا اتصلتْ بفعل ماضٍ تامٍّ مبني للمجهولِ، أو اسمًا لِفعلٍ ناسِخٍ ناقصٍ، نحو شَربْنا وضُربْنا وكُنّا

– والتاء المُتحرّكة، وهي كـ(نا المُتكلّمينَ) هاهُنا، فتأتي فاعلة إذا اتصلتْ بفعلٍ ماضٍ تامٍّ مَبني لِلمَعْلُومِ، أو نائبةً عن الفاعل إذا اتصلتْ بفعل ماضٍ تامٍّ مبني للمجهولِ، أو اسمًا لِفعلٍ ناسِخٍ ناقصٍ، ومن ذلك للمُفرَدِ المُتكلّم، نحو: شَربتُ وضُربْتُ وكُنتُ، وللجمعِ المُذكّرِ المُخاطبِ، نحو: شربْتُمْ وضُربْتُم وكُنْتُم، وللمُفردِ المُخاطبِ: شَربتَ وضُربْتَ وكُنْتَ، وللجمعِ المؤنّثِ المخاطب، نحو: شَربتُنّ وضُربتُنّ وكُنْتُنَّ، وللمُفردَةِ المُخاطبة: شربْتِ وضُربْتِ وكُنْتِ.

– وواو الجماعة، نحو: شَربُوا وضُربُوا، ويَشْرَبُونَ ويُضرَبُونَ، واِشرَبُوا.

– ونون النِّسْوة، نحو: شَربْنَ وضُربْنَ، ويَشربْنَ ويُضرَبْنَ، واِشْرَبْنَ.

والضميرُ المُفرَدُ في نحو هذه يكونُ مُستترًا غير ظاهرٍ ما عدا للمؤنّثة في المُضارعِ والأمرِ، فيكونُ بارزًا بياءِ المُخاطبةِ، نحو: تَشربينَ وتُضرَبينَ، واِشربِي واِضربِي.

ثانيًا: ضمائر النصبِ، وهي إمّا مُنفصلة أو مُتّصلة، فَالمنفصلة، نحو: إيّانا وإيّايَ، إيّاكم وإيّاكَ، وإيّاكُنّ وإيّاكِ، وإيّاهم وإيّاهُ، وإيّاهُنّ وإيّاها، وأمّا المُتّصلة، فهي لا تكُونُ إلاّ لاحقةً مُتّصلةً بحرفِ ناسخٍ، نحو: إنّنا وإنّي، وإنّكُم وإنّكَ، وإنّكُنّ وإنّكِ، وإنّهُمْ وإنّهُ، وإنّهُنّ وإنّها، أو مُتّصِلةً بفعلٍ مُتعدٍّ، نحو: أوْعدَنا وأوعدَنِي، أوعدَكُمْ وأوعدَكَ، أوعدَكُنّ وأوعَدَكِ، أوعدَهُم وأوْعَدَهُ، أوعدَهُنّ وأوعدَها. وههنا تكونُ هذه الضمائرُ مبنيّةً في محل نصبٍ على أنّها أسماءٌ للحرفِ الناسِخ أو مفعولٌ بها للفعلِ المُتعدّي.

ثالثًا: ضمائر الجرّ، وهي لا تأتي إلاّ لاحِقةً مُتّصلةً بحرفِ جرٍّ، نحو: فِينا وفيه، وفيكُم وفيكَ، فيكُنّ وفيكِ، وفيهُم وفيهِ، وفيهِنَّ وفيها، أو باسمٍ، نحو: معَنا ومعِيَ، ومعكُمْ ومَعكَ، ومعكُنّ ومعَكِ، ومعهُم ومعَهُ، ومعهُنَّ ومعها، وهاهنا تكونُ هذه الضمائرُ مبنيّةً في محلّ جرٍّ بحرفِ الجرّ أو بالإضافة.

ويُلاحظُ أنّ صيغَ الجمعِ في ضمائر النصبِ أو الجرّ التي للمخاطبينَ أو المُخاطباتِ، أو الغائبين، تتفقُ مع صيغِ مفردِها مع زيادةٍ خاصّةٍ، وهي الميمُ مع جماعة المُخاطَبينَ والغائبينَ، والنُّونُ مع جماعةِ المُخاطَبات.

وصِيغُ الجمعِ في الضمائرِ تُعدُّ أسماءَ جُموعٍ؛ لأنّها جميعُها – مُنفصِلةً أو مُتّصِلةً – ليستْ على أبنيةٍ خاصّة بجمعِ التكسيرِ أو غالبةٍ فيهِ، وإنْ ظَهرَ لِبعضِها مُفرَدٌ من تركيبِها، نحو(أَنْتُمْ) و(أَنْتُنّ) من ضمائر الرفع المنفصلة، وكذا ضمائر النصب أو الجرّ الدّالة على جمعِ المُخاطبينَ أو الغَائبينَ، فيُعَدُّ جميعُ ذلكَ من أسماءِ الجُمُوعِ أيضًا؛ لأنّها لَيْسَت على أوزانٍ خاصّةٍ بجمعِ التكسيرِ أو غالِبةٍ فيه.

والضمائرُ لا يُنسَبُ إليها، ولا تُصغّرُ؛ لِغلبةِ شبه الحَرْفِ عليها مع قِلّةِ تَصرُّفِها؛ إذْ لا تَقَعُ صِفةً ولا موصوفةً كما تقعُ أسماءُ الإشارةِ[83].

2– **ألفاظُ الجمع من الأسماء الموصولة:** الّذينَ، والأُلَى، والأُلاءِ، واللاّتي، واللاّئي، واللاَّءِ، واللاّ، واللّوَاءِ، واللّوَا، واللاّئِين، واللاّؤُون، واللاءات، وذوات[84].

هذه الأسماءُ صيغٌ وُضعتْ للدلالةِ على الجمع في الموصولاتِ الاسميّة، وليست بجموعٍ على جهةِ الحقيقة؛ إذْ إنّها لا تصلُحُ للتجريدِ، وتُعدُّ من أسماءِ جموعٍ؛ لأنّها ليستْ على أوزانٍ خاصّةٍ بجمعِ التكسيرِ أوْ غالبَةٍ فيهِ، وليسَ لها مُفرداتٌ من لفظِها، فلا تتضمّنُ حروفَ الواحد منها ما عدا اللاّتي، وسنأتي عليهِ.

والألفُ واللاّمُ في الأسماءِ الموصولة زائدةٌ لازِمةٌ، داخلةٌ لِغيرِ تعريفٍ؛ لأنّ الموصُولاتِ مُتعرّفةٌ بِصلاتِها. وإليكم توضيح هذه الأسماء:

(الّذينَ): اسمٌ موصولٌ، ويخصُّ جمع المذكّرِ من العُقلاءِ ومن يُشَبَّهُ بالعُقلاءِ، والمُشهورُ فيهِ – كما سبق ذِكْرُه– أنْ يأتيَ بالياءِ مُطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيكونُ مبنيًّا، وقَدْ يأتي مُعرَبًا مُلحقًا بِجمعِ المُذكّرِ السّالِمِ، وذلك على لُغةِ عُقيل[85]، أو لُغةِ هُذيل[86]، فيكونُ بالواوِ رفعًا، فيُقال:(الّذُونَ)، وبالياءِ نَصبًا وجَرًّا، فيُقال: (الّذينَ)، وقد سبق بيانه، والاستدلال له.

(الأُلَى): المشهورُ فيه أنْ يأتيَ بمعنى: الّذينَ، فيَكونَ للعُقلاءِ المُذكّرينَ، ومُفردُه(الّذي)، وهو من غيرِ لفظِه، نحو قول الشاعر القُطَامي التغلبي[87]:

أَلَيْسُوا بالأُلَى قَسَطُوا جميعًا على النُّعمانِ وابْتَدَرُوا السِّطاعا

وقول مُرّة بن عدّاء الفَقْعَسي[88]:

رأيتُ بنِي عمّي الأُلَى يَخْذُلُونني على حَدَثانِ الدّهرِ إذْ يَتَقَلّبُ

أيْ: الّذينَ يَخْذُلُونني.

وقول عَبيد بن الأبرص[89]:

نَحنُ الأُلَى فاجمَعْ جُمُو عَكَ ثُمّ وجِّهْهُمْ إليْنا

وقدْ يريدُ (الأُلَى) بِمعنَى: اللاّتي، وَمُفردُه(الّتي)، وهو قليلٌ، نحو قول مجنون ليلى[90]:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَها وحلّتْ مكانًا لمْ يكنْ حُلَّ مِنْ قبلُ

أي: حُبّ اللاّتي. وقول الآخر[91]:

وأمّا الأُلَى يَسْكُنّ غَوْرَ تهَامَةٍ فَكُلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أقْصَمَا

وقدْ جاءتِ(الأُلَى) بالمعنيَينِ: الّذِينَ واللاّتي، في قول أبي ذُؤيبٍ الهُذَليّ[92]:

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئمُونَ على الأُلَى تراهنَّ يوْمَ الرّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ

أي: وتُبْلِي الّذِينَ يسْتلْئمُونَ على اللاّتي تراهُنّ...، وقدْ وقعتْ(الأُلَى) الثانية على ما لا يَعقِلُ، وهي الخُيُولُ المُفزّعة في المعركة.

وقدْ يَرِدُ الأُلَى مَمْدُودًا **(الأُلاء)** بِمعنى: الّذينَ، ومنه ما أنشدهُ الفراء[93]:

فإنّ الأُلاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ كَعِلْمِي مُظَنَّوكَ ما دُمْتَ أَشعرَا

ومثلُهُ قول كُثيّر عزّة[94]:

أبَى اللهُ لِلشُّمّ الأُلاءِ كأنّهمْ سُيُوفٌ أجادَ القينُ يومًا صِقالَها

(اللاّتي): وهو يأتي لجماعة الإناثِ، على وزنِ(الفاعِل)؛ فهُو بِمنْزِلة: شاتي وضارِي[95]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ ﴾ [النساء: 15]، ومُفردُه(الّتي).

وذهبَ ابنُ مالك[96] إلى أنّ(اللاّتي) يُحتمَلُ أنْ يكونَ اسمعَ جمعٍ؛ لأنّهُ ليسَ على بِناءٍ من أبنيةِ الجمعِ المُكسّر، ويُحتَمَلُ أنْ يكونَ جمعًا؛ لأنّهُ مُتَضمّنٌ لحروف(الّتي)، ويُغتَفَرُ كونُهُ مُخالِفًا لأبْنِيةِ الجُمُوعِ، كما اغتُفِرَ في(اللّتيا)كونُهُ مخالِفًا لأبنيةِ التصغيرِ.

ويرى الباحثُ أن عدَّ (اللاّتي)اسمَ جمعٍ أقوَى من عدِّهِ جمعًا، وإنْ اشترَكَ مع المُفرَدِ(التي) في أحرُفِهِ الأصولِ؛ لأنّ (فَعِل) لا يُكسّرُ على(فاعِل)، و(فاعِل) ليسَ من أبنية جُموعِ التّكسيرِ.

(اللاّئي): المشهورُ فيه أنْ يَرِدَ بمعنى: اللاّتي، فيكونُ لجمعِ الإناثِ، وإثباتُ الياءِ فيهِ هو الأصلُ؛ لأنّ أصلَهُ على مِثالِ اِسمَي الفاعل شائي وجائي، فالقياسُ أنْ تُثبتَ الياءُ فيهِ كما تُثبَتُ في نحو الشائي والجائي[97]، ومفردُ(اللاّئي): (الّتي)، وليس فيه اشتراكٌ كاملٍ مع حروفِ اللائي، فهو مُفردٌ من غير لفظه، وقرأ بهذهِ اللُّغة ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائِيُّ وخَلَفٌ[98]، كما في قوله تعالى: ﴿واللاّئِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ [الطلاق:4].

وقدْ يرِدُ(اللاّئي)اسمًا موصولاً لِجمعِ الذُّكورِ بِمعنَى: الّذينَ، ومفردُه(الّذي)، وهذا نادرٌ، نحو قول الشاعر أبي الرُّبَيسِ بن طِهْفَة الثعلَبي[99]:

من النّفَرِ اللاّئي الّذينَ إذا همُ يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

ونحو قول عبدالله بن الزّبير[100]:

أرِحْنِي منَ اللاّئِي إذا حَلَّ بَيْنَهُمْ يَمشُونَ في الدَّاراتِ مَشْيَ الأَرامِلِ

وحكَى الفارسي[101] عن بعضِ البغداديين أنّه حَكَى: هُمُ اللاّئي فَعَلُوا كَذا.

اللّواتي واللّوائي:

يُجمعُ اللاّتي على(اللّواتي) واللاّئي على(اللّوائي)، صرّح بذلكَ جماعةٌ من النحويين، منهم الخليلُ[102]، وابنُ الشجري[103]، وابنُ مالك[104]، والرضي[105]، فيكونُ كُلٌّ من اللّواتي واللّوائي جمعًا لاسمِ جمعٍ، وليسَ جمعَ(الّتي)، قالَ الشاعر[106]:

مِنَ اللَّواتي واللَّتي واللاَّتي زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِرَتْ لِداتي

وقالَ الأخطل[107]:

مِن اللّوَاتي إذْ لانَتْ عَرِيكَتُها يَبْقَى لَها بَعْدَهُ آلٌ ومَجْلُودُ

(اللاّتِ واللاّءِ واللّواتِ واللّواءِ):

قدْ تُحذَفُ الياءُ من الأربعةِ(اللاّتي، واللاّئي، واللّواتي، واللّوائي)؛ للتخفيفِ أو لاجتنابِ الاستطالة، وتبقَى الكسرةُ دلالةً على الياءِ المحذوفةِ، فتصيرُ(اللاّتِ، اللاّءِ، اللّواتِ، اللّواءِ) [108]، وهاهُنا يكونُ (اللاّواتِ)جمعُ (اللاّتِ)، و(اللّوَاءِ)جمعُ (اللاّءِ)، فكُلٌّ منهما جمعٌ لاسمِ جمعٍ، وليس باسم جمعٍ، ومن ذلك قول الأسودِ بن يَعْفُرَ[109]:

اللاّتِ كالبَيْضِ لما تَعْدُ أنْ دَرَسَتْ صُفْرُ الأناملِ مِنْ قَرْعِ القَوَاقِيزِ

ويُروَى: اللاّءِ كَالبَيْضِ، وقول الشاعر[110]:

إلاّ انتياءَتِهِ البِيضِ اللَّواتِ لهُ ما إنْ لَهُنَّ طُوَالَ الدَّهرِ أبدَالُ

وقول سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت[111]:

فإنَّ البلاءَ مُرُورُ اللَّوَاتِ تَكرُّ على الناسِ بِيضًا وسُودَا
ليــالٍ تكــرُّ بِأَيّامِــها تزيلُ عنْ أَهْلِ الْجُدُودِ الْجدُودا

والمشهورُ في(**اللاّءِ**)أنْ يَأتيَ بِمعنَى: اللاّتي، ومُفردُه(الّتي)، وهُوَ منْ غيرِ لَفْظِهِ، كما في رواية: اللاّءِ كَالبَيْضِ، في بيتِ الأسودِ بن يَعْفُرَ السابقِ، وقرأ بِهذهِ اللُّغةِ قالُونُ عن نافعٍ وقُنْبُل ويعقُوب عن ابن كثير[112]، ونحو قول الشاعر العرْجي[113]:

مِنَ اللاّءِ لمْ يَحْجُجْنَ يَبْغينَ حِسْبَةً ولكنْ لِيَقْتُلْنَ البَرِيءَ المُغفّلا

وقول آخر[114]:

اللاّءِ كُنّ مَرابِعًا ومصَايِفًا بِكَ، والغُصُونُ مِن الشّبابِ رِطابُ

وقدْ يردُ(اللاّءِ) بِمعنى: الّذينَ، فيكونُ مُفرَدُهُ(الّذي)، وهذا نادرٌ، نحو قولِ الشاعرِ[115]:

فَمَا آباؤُنا بأَمَنَّ منه علينا اللاّءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

أي: الّذِينَ قدْ مَهدُوا الحُجُورا.

اللاّيْ: (بياءٍ ساكنة)، ورَدَ بمعنى: اللاّتي، وعليه قراءةُ أبي عمرٍو والبزّي[116] : ﴿واللاّيْ يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: 4]، بالياء ساكنةً. قالَ أبُو عمرو بن العلاءِ: هي لُغةُ قُريشٍ، كأنّهمْ حذفُوا الياءَ بعدَ الهمزةِ، ثُمّ أبدلُوا الهمزةَ ياءً من غيرِ قياسٍ، ثُمّ أسكنُوا الياءَ إجراءً للوصلِ مُجرَى الوقفِ[117]، فأصل(اللايْ) هو اللاّءِ، ثُمّ خُفّفتِ الهمزةُ، فصارتْ ياءً ساكنةً، وهُوَ تخفيفُ إبدالٍ على غيرِ قياسٍ.

ويَرى أبو حيّان أنّ قراءة:﴿واللاّيْ يَئِسْنَ﴾ لا تُعدُّ حُجّةً لإثباتِ لُغةِ قريش في مجيءِ(اللاّيْ) بياءٍ ساكنةٍ؛ لأنّ سكونَ ياء(اللايْ) قدْ يكونُ بسببِ الإدغام الحاصلِ من التقاءِ المتماثلينِ، وهما ياءُ(اللاي) مع ياءِ(يَئسنَ)، قال أبو حيّان[118]: ولا تَثْبُتُ لُغةُ السّكونِ في (اللاّيْ) بهذه القراءةِ؛ لإمكانِ أنْ يكونَ السُّكونُ لإجلِ الإدْغامِ، وهو الحاصلُ من التقاءِ المُتماثِلينِ.

وكلامُ أبي حيّانٍ هذا صحيحٌ، ولكنْ إمكانُ أنْ يكونَ السُّكونُ لأجلِ الإدغامِ الحاصل من إلتقاءِ السّاكنينِ لا ينفي ثُبوتَ هذه اللُّغةِ في الأصلِ؛ لأنّ لُغةَ إسكانِ ياءِ(اللاّيْ) ثابتةٌ قبلَ حُصولِ الإدغامِ الحاصل في هذه القراءةِ السّبعيّةِ.

(اللاّ) و(اللّوَا): وهُما بمعنى: اللاّتي، وهاهنا يُحتملُ أنّ (اللاّ) أصلُها: اللاّءِ، و (اللّوَا) أصلُها: اللّوَاءِ، ثُمَّ قُصِرا، وهذا الأظهرُ عندَ ابنِ مالك[119]؛ فهما عندهُ من قَصْرِ الممدُودِ، ويُحتَملُ أنْ يكونَ أصلُ(اللاّ): اللاّتِ، وأصل(اللّوا): اللّواتِ، ثمّ حُذِفتِ التاءُ منهما تخفيفًا. ومن ذلك قولُ الكُميت[120]:

وكانتْ من اللاّ لا يُعَيّرُها ابْنُها إذا ما الغُلامُ الأحْمَقُ الأمّ عُيّرَا

أي: من اللاّتي لا يُعيّرُها...، وقول آخر[121]:

فَدُومي على العَهْدِ الّذي كانَ بَيْنَنا أمْ أنْتِ منَ اللاَّ ما لَهُنَّ عُهُودُ

أي: أمْ أنتِ من اللاّتي...

وأمّا ورودُ(اللّوَا) بمعنى: اللاّتي، فنحو قول الراجز[122]:

جَمعْتُها مِنْ أيْنُقٍ عِكارِ من اللَّوَا شُرّفْنَ بالصِّرَارِ

أي: من اللاّتي شُرّفْنَ.

(اللاّئينَ): وهو بمعنى: الّذِينَ، وفيهِ لُغتانِ: لُغةُ البِناءِ مُطلقًا، ولُغَةُ الإعرابِ كما في(الّذِينَ)[123]. ونسبَ ابنُ مالك[124] لُغةَ الإعرابِ إلى هُذيل، وأكّد أبو حيّان[125] أنّ كِلا اللُّغَتينِ لِهُذيل. فعلى لُغَةِ البناءِ تكونُ(اللائِينَ) رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيُقال مثلاً: لُعِنَ اللاّئينَ كَفرُوا، ولَعنَ اللهُ اللائينَ كفرُوا، ونبرَؤُوا إلى اللهِ من اللاّئينَ كفرُوا.

وعلى لُغةِ الإعرابِ تكونُ(اللائينَ) في حالتَي النصبِ والجرِّ، و(اللاؤُونَ) في حالةِ الرفعِ، وهاهنا تكونُ مُلْحَقةً بِجمعِ المُذكّرِ السّالِمِ، وعليهِ قول أحدِهِمْ[126]:

هُمُ اللاَّؤونَ فكُّوا الغُلَّ عَنّي بِمَرْوِ الشّاهِجانِ وهُمْ جَناحِي

وَوردَ (اللاّؤُونَ واللاّئينَ) محذُوفتَي النونِ، فيقال فيهما:(اللاّؤو واللاّئي)، كما في قراءة ابن مسعود[127]:﴿ اللاّئي آلُوا مِنْ نِسائِهم ﴾ [البقرة:226]. وسَمع الكسائي[128] هُذيل تقول: هُم اللاّؤُو فَعَلُوا كذا.

وأمّا نحوُ قول الشاعر[129]:

وأنا مِن اللاّئينَ إنْ قدَرُوا عَفَوا وإنْ أَتْرَبُوا جادُوا وإنْ تَرِبُوا عَفُّوا

ففيه يُحْتمَلُ أنْ يكونَ(اللاّئين) على اللُّغتينِ: لُغة البناءِ، ولُغة الإعرابِ.

ويَجُوزُ عندَ أبي علي الفارسي[130] أنْ يكون(اللاّئينَ) جمعَ اللاّئي، كما أنّ القاضِينَ جمعُ القاضِي، أو أنْ يكونَ جمعَ(اللاّءِ)، فيكونُ كـ(فَرْقِينَ)، وجَزمَ ابنُ مالك[131] في ذلكَ؛ فرأى أنّ (اللاّئينَ) ليسَ مُرادِفًا للّذينَ، وإنّما هو جمعُ (اللاّءِ) مُرادفِ الّذينَ.

(اللاّءاتِ): وهو بمعنى: اللاّتي، وفيه لُغتانِ: البِناءُ على الكسرِ، والإعرابُ كـ(أُولاتِ) مُلْحَقًا بجمع المؤنّث السالم، وقد سبق بيانه.

(ذَواتُ): وهوَ بمعنى: اللاّتي، غير أنّ له مُفردًا من لفظِهِ، وهو(ذاتُ)، بمعنى: الّتي، ويُعدُّ (ذوات) اسمَ جمعٍ– وإنْ كانْ مُفردُهُ مُشتَرِكًا معه في أحرفِهِ– لأنّه ليس على وزنٍ خاصٍّ بجمع التكسيرِ أو غالبٍ فيه. وفيه لُغتانِ: البناءُ على الضَّمّ في لغة طيّئ، والإعرابُ كـ(أولات) مُلحقًا بجمعِ المؤنثِ السالِمِ، وقد سبق بيانه.

3– ألفاظُ الجمع من أسماء الإشارة: أُولاءِ، أُولَى، أُولاكَ، أُولئكَ، أُولالِكَ.

هي صِيَغٌ وُضِعتْ للدّلالةِ على أنّ المُشارَ إليهِ جَمْعٌ مُذكّرًا كانَ أو مؤنّثًا، وهي ليستْ بجموعٍ حقيقةً، وإنّما هيَ أسماءُ جموعٍ؛ لأنّها لا مُفرَدَ لها من لفظِها، وليستْ على صيغٍ خاصّة بجمعِ التكسيرِ أو غالبةٍ فيه. وإليكم توضيحُها:

(أُولاءِ): صيغةٌ وُضِعتْ للإشارةِ في القريبِ إلى الجمعِ مُطلقًا، أيْ: إلى الجمع المذكّرِ أو المؤنّثِ، عاقلاً كانَ المُشارُ إليهِ أوْ غيرَ عاقلٍ. وهي تأتي ممْدُودةً على لغة الحجازِ، فيُقال:(أُولاءِ، وأُولئكَ)، وهي لُغةُ القرآنِ الكريمِ، وردتْ في آياتٍ كثيرةٍ، منها قولُهُ تعالى: ﴿... أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدونَ﴾ [الرعد:5]، وقوله تعالى: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [المؤمنون:102]. وقال جرير الخَطَفي[132]:

ذُمّ المنازِلَ بَعْدَ مَنزِلةِ اللّوَى والعيشَ بعدَ أولئكَ الأيامِ

ويأتي معَها هاءُ التنبيهِ وهي ممْدُودةٌ، فيُقال:(هَؤُلاءِ)، قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلاء ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ ﴾ [الحِجر:68]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يٰقَوْمِ هَؤُلآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود:78]، وتأتي مقصورةً على لُغةِ تميم، فيُقال:(أُولَى، وأُولاكَ)[133].

و(أُولاءِ)على فُعَالِ كوزن(غُثاء)، و(أُولَى) المقصورة على فُعَلٌ كوزن(هُدَى)، والواو فيها زائدةٌ للفرْقِ بينها وبَيْنَ (الأُلَى) الموصولة، وعندَ أبي إسحاق الزجاج وزنُهما معًا: فُعَل[134].

واختلَفَ النحْويُّونَ في همزةِ(أُولاءِ)، فذهبَ المُبردُ إلى أنّ أصلَها ياءٌ، وذهبَ الزجاجُ إلى أنّ أصلها ألِفٌ[135]، وذهبَ الفارِسي إلى أنّها أصلٌ، وليستْ مُنقلِبةً عن ياءٍ أو ألِفٍ، وإنّما (أولاءِ) ممّا فاؤهُ ولامُهُ همزةٌ كأشْياء[136].

واختلفُوا أيضًا في ألِفِ(أُولَى)، فهي عند سيبويه[137] مُنقلِبةٌ عن ياءٍ؛ لأنّها مُمالةٌ، وهي عندَ أبي العباس المُبرّد[138] أصلٌ لا مُنقلِبةٌ؛ لأنّ هذِهِ مُضارعاتٌ للحُرُوفِ بِزوالِها عن التّمكُّنِ.

ويرى الباحثُ أنّ الهمزةَ في أولاءِ، والألفَ في أولَى حرفانِ أصليّانِ، وليس أيٌّ منهما مُنقلِبًا عن أصلٍ، كما هو رأي الفارسي في همزة (أولاءِ)، ورأي المبرّد في ألفِ(أولَى)؛ وذلكَ لأنّ (أُولاءِ وأولَى) جاءَ كلٌّ واحِدٍ منهما على لغةٍ من لُغاتِ العَرَبِ، وهُما اسمانِ مبنيّان، وليسَا بِمُعربَينِ، ولذا ليسَ هُناكَ ما يُستدلّ بِهِ عنْ أصل الهمزةِ أو الألفِ؛ لأنّه لا واحِدَ لَهُما من لفظيْهما، ولا يأتي من مادّتهما فِعلٌ مُضارعٌ أو مَصدرٌ، كما هو شأن الأسماء المُتمكّنةِ(المُعرَبة)؛ لِتعُودَ فيها الهمزةُ أو الألفُ إلى أصلِها، كما يُقال في همزة (سماء): إنّها مُنقلِبة عن واوٍ؛ لأنها من السُّموّ، والفعلُ منه ومصدرُهُ: سما يسمُو سُمُوًّا، وكما يُقالُ في ألِفِ مُصطفَى: إنّها مُنقلِبة عن ياءٍ، بدليلِ مَضارِعِهِ: يَصطَفي، واللهُ أعلمُ.

وأجازَ الكوفيُّون[139] مجيءَ(أولاءِ) اسمًا موصولاً بِمعنى(الّذين)، وتابعهم جماعةٌ من النحويين، منهم الزّجاجُ[140]، والنّحّاسُ[141]، وأبُو البقاء العُكْبَري[142]، في نحوِ قوله تعالى: ﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ ﴾

[آل عمران: 119]، أي: ها أنتم الّذينَ تُحبُّونَهم. ففي هذه الآية (أولاءِ) عند هؤلاءِ النحويين: خبرٌ عن المبتدأ(أنتمْ)، والجُملة بعدَهُ في موضعِ الصِّلةِ، ومثلُ ذلك عندهم قولُهُ تعالى: ﴿ ثمّ أَنْتُمْ هَؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: 85]، ورأَى كثيرٌ من النحوِيّينَ والمُفسّرينَ أنّ(أولاءِ) في نحو ذلك: اسمُ إشارةٍ على أصالتهِ، واختلفُوا في موقعِه الإعرابيّ[143]:

فقيل: أولاءِ: مُنادَى، أيْ: يا هَؤُلاءِ، وهذا لا يجوزُ عندَ سيبويهِ[144]؛ لأنّ أولاءِ مُبهمٌ، ولا يُحذَفُ حَرْفُ النداءِ معَ الْمُبهمِ. أوْ منصوبٌ على الاختصاصِ، والجملةُ بعدَه خبرٌ. وضُعْفُ هذا الرأيُ بأنّهُ خلافُ الظّاهِرِ، والاختصاصُ لا يكونُ باسمِ الإشارةِ.

وقيلَ: أولاءِ خبرُ المُبتدأ(أنتم)، والجملةُ بعدُ مستأنفةٌ.

وقيلَ: (أَنْتُمْ) مبتدأٌ أولُ، و(أُولاءِ) مبتدأٌ ثانٍ، والجملةُ بعدُ خبرُ المبتدأِ الثاني، والجملةُ خبرُ المبتدأِ الأولِ على حدِّ: أنتَ زيدٌ تُحِبُّهُ.

وقيلَ: إنّ أولاء هُوَ الخبرُ، والجملةُ بعدَهُ خبرٌ ثانٍ. وقيل غيرُ ذلك.

وقد يُنوّنُ(أولاءِ) مكسورًا، فيُقالُ: **أولاءٍ**، وهي لُغةٌ حكاها قُطْرُب[145]. ويَرى الرضي[146] أنّه تنوينُ تنكيرٍ، كما في صهٍ، وإنْ كانَ(أولاءِ)معرِفةً، فيكونُ فائدتُها إفادةَ البُعدِ حتَّى يَصيرَ المُشارُ إليهمْ كالمنكُورينَ، فيكونُ أولاءِ كأولئكَ. بينما يرى ابنُ مالك – وتابعه السيوطي[147]–أنّ تنوين(أولاءِ) هو نونٌ زائدةٌ بعدَ الهمزة، وليس تنوينًا حقيقيًّا، قال ابنُ مالك[148]: وتسميةُ هذا تنوينًا مجازٌ؛ لأنّهُ غَيْرُ مُناسبٍ لقِسمٍ من أَقْسامِ التّنْوِينِ. والجيدُ أنْ يُقالَ: إنّ صاحبَ هذه اللّغةِ زادَ نونًا بعدَ هذه الهمزةِ كما زيدَت نونٌ بعدَ فاء (ضَيْف)، فقيل: ضيفَنٌ.

ولعلَّ الراجحَ هو قولُ ابن مالك؛ لما اعتلَّ به، من أنّ تنوينَ أولاءٍ لا يدخلُ تحتَ قِسمٍ من أقسام التنوين المعروفة، وأمّا قول الرضي أنّه تنوينُ تنكيرٍ، ويدلُّ على بُعدِ المُشارِ إليهم، فغيرُ مُسلَّمٍ به؛ لأنّه ليسَ بمعهودٍ في اللغة، ولذا يبقى(أولاءٍ)– وهو منوّنٌ– دالاًّ على قُربِ المُشارِ إليهم كـ(أولاءِ) غير منونٍ، والمعروفُ أنّ أسماءَ الإشارةِ لا تخرُجُ عن دلالةِ قُربِ المُشار إليه إلاّ بزيادة الكافِ أو الكافِ واللاّمِ، كما سيأتي، ما عدا ثَمَّ وهَنّا مِن المكانيّة، ولكنْ أولاءٍ لا تقبلُ ذلك؛ لأنّ التنوينَ يمنعُه. والله أعلم

وقدْ يُقال: أُولاءُ، وهُلاَءِ، وهَوْلاءِ، وأُلاّك[149].

بعضُ العربِ تقولُ: (أُولاءُ) بضمّ الهمزَتينِ بدل(أُولاءِ)، وأمّا(هُلاءِ) فيقولُها بعضُ العربِ بدَلاً من(أُولاء)، وهو من باب إبدال الهمزةِ هاءً، نحو قولهم في (إيّاك): هِيّاك، وفي(أرَقْتُ): هرَقتُ، وهو بابٌ واسعٌ. وحكى أبو علي الشلوبين[150]: هَوْلاءِ، عن بعضِ العربِ، نحو قولِ أحدهم[151]:

تَجلّدْ لا يَقُلْ هوْلاءِ هذَا بَكَى لمّا بَكَى حَذَرًا عَليْكا

ويبدُو أنّ(هوْلاءِ) ليس بِلُغةٍ في (هؤلاءِ)، وإنّما هو تخفيفٌ بقلبِ همزتِها واوًا، وهذا ما أكّدهُ الرضي؛ إذْ قال: «وأمّا قولُهم: هَوْلاءِ على وزن تَوْراب...، فليسَ بِلُغةٍ، بلْ هو تخفيفُ هَؤُلاءِ بِحذْفِ ألِفِ ها، وقلبِ همزةِ أُولاءِ واوًا»[152].

وحكى بعضُ اللُّغويينَ**(أُلاّك)** بالقصرِ والتشديدِ، نحو قول الراجز[153]:

من بَيْن أُلاّكَ إلى أُلاّكَا

مراتب أسماء الإشارة:

المشهورُ أنّ الإشارةَ ثلاثُ مراتبَ:

الأُولى: مرتبةٌ قُرْبَي، ولها المجرّدُ من الكافِ واللاّمِ. وفيها للجمعِ**(أُولاءِ، وأولَى، وهؤلاءِ)**، وللمُثنَّى المُذكّرِ(ذانِ)، وللمُثنَّى المؤنَّث(تانِ)، وفيها لِمفرَدِ المُذكّر(ذا)، ولِمفردِ المُؤنّثِ(ذِي، وذِه، وتا، وتي) ونحوها.

والثانية: مرْتَبَةٌ وُسْطَى، ولها ذُو الكَافِ. وفيها لِلجمعِ**(أُولاكَ، وأُولئكَ)**، وللمُثنَّى المذكّر(ذانِكَ)، وللمُثنّى المؤنّثِ(تانِكَ)، ولِلمفرَدِ المُذكَّرِ (ذاكَ)، وللِمُفرَدِ المؤنّثِ(تِيكَ، وتَيْكَ، وذَيْكَ).

والثالثة: مَرْتبةٌ بُعْدَى، ولها ذُو الكافِ واللاّمِ. وفيها لِلجمعِ **(أُولالِكَ)**، وللمُثنّى لمُذكّرِ(ذانّكَ) بِنونٍ مُشدّدة، و(ذانِيْكَ) بنونٍ مكسورةٍ وياءٍ ساكِنةٍ، وللمُثنَّى المؤنّثِ(تانّكَ، وتانِيْكَ)، وللمُفرَدِ المُذكّرِ(ذلكَ)، وللمفردة المؤنّثة(تِلْكَ، وتَلْكَ، وتِيلكَ) [154].

والكافُ المصاحبةُ لأسماءِ الإشارةِ ليستْ بضميرٍ مثلِ الذي في(غُلامِكَ)؛ « لأنّ ذلكَ يقتضِي أنْ تكونَ مخفُوضةً بالإضافةِ، وذلكَ مُمتنعٌ؛ لأنّ أسماءَ الإشارةِ لا تُضافُ؛ لأنّها مُلازمةٌ للتعريفِ، وإنّما هي حرْفٌ لِمُجرّدِ الخِطابِ لا موضعَ له من الإعرابِ»[155].

وأمّا اللاّمُ في(أولالِكَ) ونحوها من أسماء الإشارة، فزائدةٌ[156]، وزيادتُها – كما يرى أبو البقاء العُكْبَري[157] – شاذّةٌ بعيدةٌ عن القياس بخلاف اللام في(ذلكَ) و(تِلْكَ)، فهي زائدةٌ؛ لِبُعْدِ المشار إليه، أوْ هي بَدَلٌ مِنْ(ها)الّتي للتّنبيهِ.

وتمتنعُ لامُ البُعدِ في أسماءِ الإشارةِ في ثلاثِ مسائلَ:

إحداها: في الْمُثنَّى، نَقولُ: ذانِكَ وتانِكَ، ولا يقالُ: ذان لِكَ، ولا تانِ لِكَ.

والثانية: في الجمعِ الممْدُودِ(أولاءِ)، نقولُ: أولئكَ، ولا يجوزُ أنْ نقولَ: أولاءِلكَ، وأمّا مَنْ قصرَهُ، فإنّه يقولُ: أُولالِكَ، قال الشاعر[158]:

أُولاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابةً وهلْ يَعِظُ الضّليلَ إلاّ أُولاَلِكا

والثالثة: إذا تقدّمتْ عليها هاءُ التنبيهِ، نَقولُ: هذاكَ، وهؤلاءِ، ولا يجوزُ أنْ نقولَ: هذَالِكَ، ولا: هؤلاءِلِك(ممدودةً)، ولا: هؤلالِك (مقصورةً).

واختلفُوا في(أُولَئكَ) بالمدِّ[159]، فقيل: هي للوُسْطَى كـ(أُولاَكَ)، وقيل: لِلبُعْدَى كـ(أُولالِكَ)، وعليه الكِسائي[160]، وابنُ جني[161]، وذهبَ ابنُ السّيدِ البطلْيُوسي[162]إلى أنّ(أولئك، وأولاكَ) يصلُحانِ للإشارةِ الوُسطَى والبُعدَى.

ورأى بعضُهم أنّ(هؤلاءِ) قد تجيءُ للإشارةِ الوُسْطى، واستدَلَّ بقول مجنون ليلى[163]:

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شدَنَّ لنا مِنْ هَؤُلَيّائِكُنّ الضّالِ والسّمُرِ

لأنّ هاءَ التّنبيهِ لا تَصْحَبُ(ذا)في البعيدِ.

ويبدُو واضِحًا أنّ صيغة(أُلاءِ)، ممْدُودةً أوْ مقْصورةً، وفي المراتب الثلاث: القُرْبَى، والوُسطى، والبُعْدَى، ليس لها مفردٌ من لفظها؛ فـ(أُولاءِ وأولَى) مُفْرَدُهما–إنْ كانتا لجمع الذُّكورِ– هو(ذا)، وإنْ كانتا لجمعِ الإناث فمفردُهما هو(ذِه، أو تِه، أو تا، أو تي)، و(أولاك، وأولئكَ) مُفردُهما(ذاك) إنْ كانتا لجمعِ الذُّكورِ، و(تِيك) إنْ كانتا لجمعِ الإناثِ، و(أولالِك) مُفردُها (ذلك) إنْ كانت لجمع الذُّكورِ، و(تِلْكَ) إنْ كانت لجمعِ الإناث. وعلى رأي من قال: إنّ (أولئكَ وأُولاكَ) يصلُحانِ للإشارةِ البُعدَى، يكونُ مُفرَدُهُما(ذلكَ). والله أعلمُ.

- **تصغيرُ(الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة):**

التصغير المسموعُ في هذه الأسماءِ المُبْهمةِ، خلافُ الأصلِ، ومُخالِفٌ لقواعدِ التصغيرِ المعهودةِ في الأسماءِ المُتمكّنة، قال المُبرّد: « اعلمْ أنَّ هذهِ الأسماءَ مُخالِفَةٌ لِغَيْرِهَا في معناها وكثيرٍ منْ لَفْظِها، فإذا صُغِّرَتْ هذهِ الأسماءُ خُولِفَ بها جهةُ التصغيرِ، فتُرِكَتْ أَوَائِلُها على حالِها، وأُلْحِقَتْ ياءُ التّصْغِيرِ؛ لأنّها علامةٌ، فَلا يَعْرَى المصغَّرُ مِنها، ولو عَرِيَ منها لمْ يكنْ على التّصغِيرِ دليلٌ، وأُلحِقَتْ ألفٌ في آخرِها تدلُّ على ما كانتْ تدلُّ عليهِ الضمّةُ في غيرِ المُبْهَمَةِ»[164].

وهاهُنا لنْ نَتناولَ التصغيرَ في هذه الأسماءِ كُلِّها، وإنّما سنشيرُ إلى ما هو ذُو صِلةٍ بالبحثِ فحسب. ومنه ما وردَ في أسماءِ الإشارة، ومنها (أولاءِ) الذي يُقصَرُ ويُمَدُّ، فإنْ صغّرْنا المقصورَ(أُولَى) قلنا: (أُولَيّا) بإبقاءِ الضّمّةِ، وإبدال الألفِ ياءً، وإدْغام الألف التي بعدها عِوَضًا من ضَمّةِ التصغِيرِ، فأمّا الممدُودُ (أولاءِ)، فهو على وزنِ (فُعَالِ)–كما سبق– فإذا صُغِّرَ وقعتْ ياءُ التّصغيرِ بعدَ اللاّمِ وبعدَها ألِفٌ، وتَبقَى الهَمْزةُ على كسْرتِها، فيُقالُ: أُلَيّاءِ.

وفي تصغيرِ(الّذينَ) رأيان:

الأوّلُ: يرى سيبويه[165] أنّه يُصغّرُ على: اللّذَيُّونَ واللّذَيّينَ(بضم الياءِ وكسرها)؛ لأنّه لا يُقدّرُ الألفَ، وإنّما حُذِفتْ من مُفردِه(اللّذَيَّا) عند جمعِهِ، للتخفيفِ والفرقِ بينَ المُتمكّنِ وغيرِهِ لا لإلتقائها مع علامةِ الجمعِ على السُّكونِ، فيقولُ: اللّذيُّون، بضمّ الياء في حالةِ الرفعِ، و(اللّذِيّينَ) بكسرِها في حالةِ النصبِ والجرّ.

والثاني: يرى الأخفش[166] أنّ(الّذينَ) يُصغّرُ على: اللّذيَّونَ واللّذَيَّينَ(بفتح الياءِ)؛ لأنّه يُقدّرُ الألفَ، وإنّما حُذِفتْ لالتقاءِ الساكِنينِ: هي وعلامة الجمعِ، ولمْ تُقلبْ فرقًا بينَ المُتمكّنِ وغيرِهِ، فيقول: اللّذيَّون، في حالةِ الرفعِ،

واللَّذيَّينَ في حالةِ النصب والجرِّ، فيجعله بِمَنزِلةِ المُصْطَفَونَ، والمُصطَفَيْنَ؛ لأنّ الألفَ عنده مُقدّرةٌ؛ لأنّ ما حُذِفَ لالتقاءِ السّاكِنينِ كالمنطوقِ بهِ.

ولمْ يرِدْ عن العربِ سماعٌ بهذينِ الرأيينِ، ولكن رأي سيبويه أقيس؛ لأنّ الألفَ الزائدةَ تُعاقبُ ما يُزادُ بعدها، فتسقطُ من أجلِ هذه المعاقبةِ، فألف(اللّذيّا) سقطتْ عند جمعه على(اللّذيّينَ)، وكأنْ لمْ تكنْ، ومثلها مُعاقبة ألف النُّدبةِ للتنوينِ، في نحو: وا غُلامَ زيداه، فَحُذفَ التنوينُ من(زيدٍ) كأنّه لم يكنْ قط منه، ولو حُذِفَ لاجتماعِ الساكنينِ، لجازَ أنْ نقولَ: وا غلامَ زيدِناه[167].

وفي تصغيرِ(اللاّتي) رأيانِ أيضًا:

الأولُ: يرى سيبويه[168] أنّه يُصغّرُ على(اللُّتَيّات)، بِردِّ اللاّتي إلى واحدِهِ(التي)، ثُمّ صُغِّرَ وجُمعَ، قال: اسْتَغنوا عنهُ بتصغيرِ واحدِهِ المتروكِ في جَمْعِهِ، وهوَ قَوْلُهُمْ: اللُّتيّات، وهذا يدلُّ على أنّ العربَ امتنعتْ منه.

والثاني: يرى الأخفش[169] أنّ اللاّتي يُصغّرُ على(اللّوَيْتا)، بِتصغيرِهِ على لفظِهِ؛ لأنّه ليس جمع (التي) على لفظهِ، وإنّما هو اسمُ جمعٍ، فيُصغّرُ على لفظِه قياسًا لا سماعًا.

وفي تصغير(اللاّئي) يقولون: اللُّوَيَّاءِ. وأمّا الأخفشُ[170]، فَيَقِيسُهُ، فيقولُ في تصغيره: اللُّوَيئا، فعندَهُ تُقلبُ الألفُ واوًا؛ لأنّها مثلُ ألفِ فَاعِل، وتَقعُ ياءُ التصغيرِ بعدها، وتُقرُّ الهمزةُ، وتُزادُ ألفٌ أخيرةٌ، وتُحذَفُ الياءُ الّتي بعدَ الهمزةِ؛ لِئلاَّ تَصيرَ الكلمةُ على سِتّةِ أَحْرُفٍ، وكأنّ الياءَ حُذِفت؛ لالتقاءِ الساكنينِ، وكانتْ أَوْلَى بالحذفِ؛ لأنّ الألفَ لمعنًى. ويقول في تصغير(اللاّيِ) غير المهموز: اللُّوَيّا، وأجازه آخرونَ مهموزًا، فيقولون: اللُّوَيْئَا[171].

وأمّا اللاّئينَ، فتصغيره (اللّوَيْؤُونَ). قال ابن عقيل: « والحقُّ أنّ ما سُمعَ من ذلك قليلٌ، وإلاّ فلا، لأنّ تصغيرَ المُتوغِّلِ في البناءِ، خارجٌ عنِ القِياسِ» [172].

وأمّا تصغيرُ ألفاظ الجمع من أسماءِ الإشارةِ[173]، فإنّه يُقال: أُلَيّاءِ تصغير أُولاءِ، وأُوليّا تصغيرُ أولَى، ولهنّ جميعًا في التصغيرِ ما لهنّ في التكبير، من لحاقِ هاءِ التّنبيهِ وكافِ الخِطابِ، مع اللاّمِ ودونها، فيُقالُ: هاؤُليّا، وأُوليّاكَ، وهؤُليّاكَ(بالقَصْرِ)، وهؤُليّائك(بالمَدِّ)، قال الشاعر[174]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنا مِنْ هؤليّائكُنَّ الضّالِ والسَّمُر

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نخلصُ إلى ما يأتي:

1- أنّ أسماء الجموعِ في العربيّةِ ليستْ صنفًا واحدًا كما هو شائعٌ في كُتب النحوِ، وإنّما هي ثلاثةُ أصناف، وهي:

الأوّلُ: أسماءُ جموعٍ مُعرَبةٌ بعلامات أصليّة، وهي الأغلبُ والأشْهَرُ.

والثاني: أسماء جُموعٍ مُعربةٌ بعلاماتٍ نيابيّة، وهي قليلةٌ.

والثالث: أسماءُ جموعٍ مبنيّةٌ، وهي قليلةٌ أيضًا.

2- أنّ أسماء الجُموع سواءً ما كانَ منها مُعربًا بعلامات أصليّة أو مُعربًا بعلاماتٍ نيابيّة، أو مبنيًّا، تتفِقُ في أمرين، هما:

أ- أنّها أسماءٌ تدلُّ على الجموع، وليس لها مُفردٌ حقيقيٌّ من لفظها.

ب- أنّ صِيغَها ليستْ على أوزانٍ خاصّةٍ بجمع التكسير، أو غالبةٍ فيه.

3- تختلفُ أسماءُ الجموع المُعربةُ بعلامات أصليّة عن أسماءِ الجموع الأخرى في أمورٍ، أهمّها:

أ- أنّ أسماءَ الجموعِ المُعربةَ بعلاماتٍ أصليّة يجوز فيها التذكيرُ والتأنيثُ إنْ كانت للآدَميينَ كـ(رَهْط) و(قَوْم)، والتأنيثُ لازمٌ فيها إنْ كانَت لغير الآدَمِيين كـ(إبِل) و(غَنَم)، بينما أسماءُ الجموعِ المُعربةِ بعلاماتٍ نيابيّة منها ما يدلُّ بصيغته على التذكيرِ أو التأنيثِ، ولا يَخرُجُ عن ذلك، وهذا يتمثّلُ في (أُولُو) بمعنى: أصحاب، و(أُولات) بِمعنى: صاحِبات، بينما عِشرُونَ وأخواتُها فإنّهُ يستوي فيها التذكيرُ والتأنيثُ، ويتحدّدُ تذكيرُها وتأنيثُها بالتمييزِ بعدَها. وأمّا أسماءُ الجُموعِ المبنيّة، فالأمرُ فيها غيرُ مُطّرِدٍ، فمنها ما يكونُ للمذكّر والمؤنّث مُطلقًا، نحو:(أُولَى، وأُولاءِ، وأُولاكَ، وأُلئك، وأولالكَ) من أسماءِ الإشارةِ، و(نحنُ، وإيّانا) من الضمائر المنفصِلة، وما هو بمعناها من المتّصلة، ومنها ما يختصُّ بالمُذكّرِ فقط، وهُو(الّذينَ) و(اللاّئين) في لُغةِ البناءِ من الأسماء الموصولة، و(هُمْ، وأنْتُمْ، وإياهُم، وإيّاكُمْ) من الضمائر المنفصِلة، وما هو بمعناها من المتّصلة، ومنها ما يختصُّ بالمؤنّث فقط، وهو (اللاّتي واللاّواتِي)، ونَظيراتُها من الأسماء الموصولةِ عدا(اللاّئِي واللاّءِ)، و(هُنَّ، وأنتُنَّ، وإيّاهنَّ، وإيّاكُنّ) من الضمائر المنفصِلة، وما هو بمعناها من المتّصلة. ومنها ما يكونُ للمُذكّرِ غالِبًا، وقد يرِدُ للمؤنّث قليلاً، نحو:(الأُلَى) من الأسماءِ الموصولة، ومنها ما يكونُ للمؤنّثِ غالِبًا، وقد يَرِدُ للمُذكّرِ قليلاً، نحو:(اللاّئِي واللاّءِ) من الأسماءِ الموصولة.

ب- أنّ أسماءَ الجموع المُعربةَ بعلاماتٍ أصليّة تُثنّى وتُجمعُ؛ لجريانها مَجرَى المُفرَدِ، وتُصغّرُ على لفظِها قياسًا خلافًا لأبي الحسن الأخفش، فيما له واحدٌ شاذٌّ من لفظهِ، ويُنسَبُ إليها على لفظِها.

وأمّا أسماءُ الجموعِ المُعرَبةُ بعلاماتٍ نيابيّة، فإنّها لا تُثنّى، ولا تُجمعُ، ولا يُنسبُ إليها، ولا تُصغّرُ قياسًا، ما عدا ألفاظَ العُقُودِ، فإنّها تُجمعُ عند العامّة بالألفِ والتاءِ، فيقال: عِشرونات، وثلاثونات، وعِشرينات، وثلاثينات، ويُنسَبُ إلى العَقدِ منها، وتُجْمَعُ منسوبةً بالألفِ والتاءِ أيضًا، فيُقال: عِشْرُونيّ، وعِشرينيّ، وعشرونيّات، وعِشرِينيّات، وثلاثُونيّات، وثلاثِينيّات... إلخ.

وأمّا أسماءُ الجموعِ المَبْنِيّةُ فإنّها أيضًا لا تُثنّى، ولا تُجْمَعُ إلاّ (اللاّتي على اللّواتي، واللاّئي على اللّوائي، واللاّء على اللاءات أو اللائينَ)، كما صرّحَ بهِ بعض النحويين، ومثلُها أيضًا تُجمع اللاّتِ على اللّواتِ، واللاّءِ

على اللاّواءِ. وهذه الأسماءُ لا يُنسبُ إليها، ولا تُصغَّرُ قياسًا، وإنّما تُصغَّرُ تصغيرًا خاصًّا على غير قياسٍ ما عدا الضمائر، فإنّها لا تُصغّرُ البتّة.

4- أنّ أسماءَ الجُموعِ في الصّنفِ الأوّلِ يتّفقُ في نُطقِها وإعرابِها عامّةُ العربِ؛ فهي مُعربةٌ بِعلاماتٍ إعرابيّةٍ أصليّة رفعًا ونصبًا وجرًّا، بينما كثيرٌ من أسماء الجُموعِ في الصنفين الآخَرينِ (أسماء الجُموع المبنيّة والمُعربة بعلامات نيابيّة) فيها لُغاتٌ عديدةٌ في نُطقِها، وفي إعرابِها وبِنائِها، كما هو واضِحٌ في ثنايا البحثِ.

وأخيرًا هذا بحثٌ بذلتُ فيه جُهدي واستِطَاعَتي، فإنْ أَصَبْتُ، فَللّهِ وحدَهُ الفضلُ والمنّةُ، وإنْ قصّرتُ أو أخطأتُ، فحسبي أنّي حاولتُ واجتهدتُ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ وسلّمَ على رسوله المُصطَفَى، وعلى آلهِ وصحبه، ومَنْ سارَ على نَهْجِهِ واتّبعَ سُنّته إلى يومِ الدّينِ.

المصادر والمراجع

- ✓ **القُرآن الكريم**
- ✓ ابن أبي مريم، الإمام نصر بن علي بن محمد الفسوي(ت565هـ): **الكتاب المُوضَح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط2، مكتبة التوعية الإسلاميّة، القاهرة، 2002م.
- ✓ ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت606هـ): **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلميّة، بيروت، 1979م.
- ✓ ابن الباذش، أبو جعفر، أحمد بن علي(ت540هـ): **الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1403هـ.
- ✓ ابن بريّ، أبو محمد عبدالله(ت582هـ): **شرح شواهد الإيضاح**، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، القاهرة، 1985م.
- ✓ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ت833هـ): **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- ✓ ابن جني، أبو الفتح عُثمان(ت392هـ): **التّمَامُ في تفسير أشعار هذيل** ممّا أغفله أبو سعيد السُّكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وزميلَيه، ط2، مطبعة العاني، بغداد، 1962م.
- ✓ ابن جني، أبو الفتح: **التنبيه على شرح مُشكل أبيات الحماسة**، تحقيق: د. سيدة حامد عبد العال، و د. تغريد محمد حسن، ط1، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، 2010م.
- ✓ ابن جني، أبو الفتح: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب، بيروت، د.ت.
- ✓ ابن جني، أبو الفتح: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985م.

- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد(ت370هـ): **مختصر في شواذ القراءات**، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الهجرة، 1934م.
- ابن السراج، محمد بن سهل(ت316هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي(ت1998م)، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق(ت244هـ): **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط1، دار المعارف، مصر، 1956م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي(ت458هـ): **المُخصّص**، تقديم: د. خليل إبراهيم حفّال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1996م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي: **المُحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000م.
- ابن الشجري، هِبَة الله بن علي(ت542هـ): **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: د. محمود الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت669هـ): **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، بغداد، 1982م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري(ت796هـ): **المُساعد في شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1984م.
- ابن الفخار، أبو عبد الله محمد بن علي(ت نحو753هـ): **شرح جمل الزجاجي**، ضمن أطروحة الدكتوراه (أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحويّة مع تحقيق كتابه شرح الجمل)، إعداد: حماد بن محمد حامد الثمالِي، كليّة اللغة العربيّة، جامعة أم القرى، 1410/1409هـ.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم(ت276هـ): **أدب الكاتب**، تحقيق: د. محمد الدالي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- ابن مالك، محمد بن عبدالله(ت672هـ): **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة،1967م.
- ابن مالك: **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

- ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق:علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711ه): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ابن ميمون، محمد بن المبارك (ت597 ه): **مُنتهى الطلب من أشعار العرب**، تحقيق وشرح: د. محمد نبيل طريفي، ط1، دار صادر، بيروت، 1999م.
- ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ه): **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط1، العربية، بيروت، 1986م.
- ابن هشام الأنصاري: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.
- ابن يعيش، مُوفّق الدين يعيش بن علي(ت643ه): **شرح المفصل**، دار صادر، بيروت، د. ت.
- أبو البقاءِ العُكْبَري، عبدالله بن الحسين(ت616ه): **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
- أبو البقاء العُكْبَري: **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، ج1تحقيق: غازي مختار طليمات، ج2 تحقيق: د.عبد الإله نبهان، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 2001م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت745ه): **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- أبو حيان الأندلسي: **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1997م.
- أبو عبيدة، مَعمر بن المُثنّى(ت210ه): **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
- إحسان عباس: ديوان كثير عزة، دار الثقافية، بيروت، 1971م.
- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت215ه): **معاني القرآن**، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
- الإربلي، أسعد بن إبراهيم بن الحسن(ت657ه): **المذاكرة في ألقاب الشعراء**، تحقيق: شاكر العاشور، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت370ه): **تهذيب اللغة**، ج6، تحقيق: أ. محمد عبد المنعم خفاجي، و أ. محمود فرج العقدة، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، د. ت.

- ✓ الاستربادي، رضي الدين(ت680ه): **شرح الكافية**، القسم الثاني، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، السعوديّة، 1996م.
- ✓ الاستراباذي، رضي الدين: **شرح الشافية**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2005م.
- ✓ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577ه): **البيان في غريب إعراب القرآن**، ضبطه وعلّق حواشيه: بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، د. ت.
- ✓ الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف** بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- ✓ الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس(ت215ه): **النوادر في اللغة**، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967م.
- ✓ إيليا الحاوي: **شرح ديوان الفرزدق**، ط1، الكتاب العربي، بيروت، 1983م.
- ✓ الباهلي، أبو نصر: **ديوان ذي الرُّمّة**، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1982م.
- ✓ البروسِّي، وليم بن الورد: **ديوان رؤبة بن العجاج**، ضمن(مجموع أشعار العرب)، منشورات المكتب التجاري، بيروت، د. ت.
- ✓ البصري، صدر الدين بن أبي الفرج(ت659ه): **الحماسة البصرية**، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
- ✓ بطرس، أنطونيوس: **ديوان أبي ذؤيب**، ط1، دار صادر، بيروت، 2003م.
- ✓ البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد(ت521ه): **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مصورة دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
- ✓ البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت1093ه): **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1979م.
- ✓ البقاعي، محمد خير: **ديوان دُريد بن الصّمّة الجُشَمي**، دار قُتيبة، دمشق، 1981م.
- ✓ البَنّا، أحمد بن محمد(ت1117ه): **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
- ✓ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي(ت502ه): **شرح ديوان الحماسة**، دار القلم، بيروت، د.ت.

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ): **شرح شعر زهير بن أبي سلمى**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1996م.
- ج. بارث: **ديوان القُطامي**، نشرة ليدن، 1902م.
- الجبوري، د. يحيى: **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، ط1، بغداد، 1974م.
- الخطيب، د. عبد اللطيف: **معجم القراءات**، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2002م.
- الزَّبيدي، محمد مرتضى الحُسيني(ت1205هـ): **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار فرّاج وآخرين، الكويت، 1988م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر(ت538هـ): **المفصَّل في علم العربية**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط1، دار عمّار، عمّان– الأردن، 2004م.
- السخاوي، عَلَم الدين، أبو الحسن علي بن محمد(ت643هـ): **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط2، دار صادر، بيروت، 1995م.
- السُّكري، أبو سعيد الحسن بن الحُسين(ت275هـ): **شرح أشعار الهذليين**، تحقيق: عبد الستار فرّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، ط2، دار التراث، القاهرة، 2004م.
- السُّكري، أبو سعيد: **شعر الأخطل**، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، ط4، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1996م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت180هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان(ت368هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2008م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت911هـ): **شرح شواهد المغني**، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت
- السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- الطائي، د. خضر، والعبيدي، د. رشيد: **ديوان العرجي**، مطبعة الشركة الإسلامية، بغداد، 1956م.
- طريفي، د. محمد نبيل: **ديوان الكُميت بن زيد الأسدي**، ط1، دار صادر، بيروت، 2000م.
- عُبادة، أ. د. محمد إبراهيم: **مُعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، ط3، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م.
- العطيّة، خليل إبراهيم، والعطيّة جليل: **ديوان ليلى الأخيليّة**، دار الجمهوريّة، بغداد، 1967م.

- ✓ علي خريس: ديوان الفرزدق، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1996م.
- ✓ العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى(ت855ه): **المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيّة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2005م.
- ✓ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(ت377ه): **كتاب الشعر(شرح الأبيات المشكلة الإعراب)**، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
- ✓ الفارسي، أبو علي: **التكملة**، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المُرجان، مطابع مُديريّة دار الكتب بجامعة الموصل، العراق، 1981م.
- ✓ الفارسي أبو علي: **المسائل البصريات**، تحقيق: د.محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م.
- ✓ الفارسي، أبو علي: **المسائل الحلبيات**، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط1 ، 1987م.
- ✓ الفارسي، أبو علي: **المسائل الشيرازيّات**، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط1، كنوز أشبيليا، الرياض، 2004م.
- ✓ الفارسي، أبو علي: **المسائل العضديات**، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1986م.
- ✓ الفارسي، أبو علي: **المسائل المشكلة(البغداديات)**، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1983م.
- ✓ الفاكهي، عبد الله بن أحمد بن علي(ت972ه): **شرح الحدود النحويّة**، دراسة وتحقيق: د. زكي فهمي الآلوسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1988م.
- ✓ الفرّاء، يحيى بن زياد(ت207ه): **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
- ✓ فراج، عبدالستّار أحمد: **ديوان مجنون ليلى**، مكتبة مصر، الفجالة، د. ت.
- ✓ الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد(ت175ه): **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1988م.
- ✓ القيسي، أبي علي الحسن بن عبد الله(ت ق6 ه): **إيضاح شواهد الإيضاح**(ج2)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م.

- ✓ القيسي، د. نوري حمودي: **ديوان الأغلب العِجْلي**، ضمن(شعراء أمويون)، ط1، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربيّة،بيروت، 1985م.
- ✓ المُؤدِّب، ابن سعيد(ت ق4هـ): **دقائق التصريف**، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، وزميلَيْهِ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1987م.
- ✓ المبرد، محمد بن يزيد(ت285هـ): **المقتضب**، تحقيق: د. عبد الخالق عضيمة(ت1984م)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1994م.
- ✓ المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن(ت421هـ): **شرح ديوان الحماسة**، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م.
- ✓ مَهنّا، الأستاذ عبد: **ديوان حسّان بن ثابت**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- ✓ ناصر، حُسين علي: **شرح أبيات معاني القرآن للفراء وموضع الاحتجاج بها**، دار سعد الدين، دمشق، 1995م.
- ✓ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد(ت338هـ): **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- ✓ النيسابوري، مُسلم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري(ت261هـ): **صَحيح مُسلم**، تعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ✓ الهروي، علي بن محمد(ت415هـ): **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق،1981م.
- ✓ الواسطي الضّرير، القاسم بن محمد بن مباشر(ت392هـ): **شرح اللُّمع**، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000م.
- ✓ الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبدالله(ت381هـ): **العِلل في النحو**، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 2005م.

الهوامش والتعليقات:

(1) شرح الجمل لابن الفخار 91/1.

(2) معجم مصطلحات النحو155.

(3) الشماطيط والعباديد، والأبابيد: القِطع المتفرقة، يقال: جاءت الخيلُ شماطيط، وهذه طيرٌ عبادِيد، وأبابِيد، أي: مُتفرِّقة.

([4]) ينظر: الكتاب493/3، وشرحه للسيرافي232/4–233، والمقتضب279/2، والأصول52/3–53، وارتشاف الضرب383/1.

([5]) المسائل الحلبيات162–163.

([6]) شرح الحدود النحويّة 56، ومعجم مصطلحات النحو155.

([7]) يُنظر: التسهيل280–281.

([8]) ينظر: تهذيب اللغة: رهط174/6، ولسان العرب، وتاج العروس: رهط.

([9]) شرح شعره 65.

([10]) الكتاب574/3.

([11]) يُنظر: الكتاب624/3.

([12]) يُنظر مثلاً: المُقتضب218/2، والأصول31/3، والتكملة 454، وشرح الكتاب للسيرافي369/4، والمفصّل185، وشرحه لابن يعيش77/5–78، واللباب للعكبري180/2، وشرح الكافية للرضي(القسم الثاني)659/1–660، والتسهيل267، وشرح الجمل لابن عصفور47/1 .

([13]) الكتاب624/3.

([14]) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي369/4، وشرح الكافية للرضي(القسم الثاني)659/1–660، والمساعد391/3، 474. ورأي الأخفش هذا لعلّه في كُتبِهِ المفقوده التي لم نطّلعْ عليها، وأمّا في(معاني القرآن)، فهو لم ينصّ على اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي، فَكلاهما عنده جمعٌ. ينظر: معاني القرآن للأخفش318/1، 396، 417/2، 466.

([15]) يُنظر: دقائق التصريف له69–70.

([16]) يُنظر: معاني القرآن للفراء112/3، وشرح الكافية للرضي(القسم الثاني)660/1 .

([17]) يُنظر: شرح الكافية للرضي(القسم الثاني)658/1–659، وشرح المفصل77/5–78.

([18]) يُنظر: شرح الكافية للرضي(القسم الثاني)658/1–659.

([19]) يُنظر: التسهيل280–281.

([20]) ينظر: ارتشاف الضرب386/1.

([21]) ينظر: المقتضب185/2–187، 347/3، والأصول412/2، والتبصرة والتذكرة621/2.

([22]) ينظر: شرح الجمل له138/1.

([23]) ينظر: التذييل والتكميل221/1–222.

([24]) ينظر: التسهيل19، وشرحه105/1.

([25]) ينظر: شرح الكافية(القسم الثاني)655/1.

([26]) ينظر: المساعِد394/3، 478.

([27]) ينظر: لسان العرب: رهط .

([28]) ينظر: المصدر نفسه.

([29]) الرجز له في ملحق ديوانه177.

([30]) الرجز بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي355/4، وشرح المفصل73/5، وتخليص الشواهد297، ولسان العرب: رهط، وخزانة الأدب469/1.

([31]) البيت له في ديوانه231.

([32]) البيت له في التنبيه لابن جني151، وبلا نسبة في الكتاب207/2، والمقتضب253/4، والخصائص108/3، وأمالي ابن الشجري421/1، 307/2، ومغني اللبيب1/ 286.

([33]) ينظر مثلاً: الكتاب616/3، والأصول29/3، وشرح الشافية للرضي 335/2-336، والمفصل185، وشرح ابن عقيل142/4.

([34]) ينظر: الكتاب616/3.

([35]) الكتاب494/3.

([36]) ينظر: المُحكم والمحيط الأعظم (رهط)246/4-247.

([37]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي355/4.

([38]) البيت له في شرح ديوانه591/2، والمسائل المشكلة(البغداديات)443.

([39]) ينظر: التمام لابن جني22,

([40]) البيت له في شرح أشعار الهذليين604/2، والتمام لابن جني21. ومُدعْدع: مُشهّرٌ مُتعتعٌ. هكذا فسّره السكري.

([41]) أخلّ به ديوانه، ضمن(شعراء أمويون)، والبيت له في إصلاح المنطق137، ولسان العرب: قوم.

([42]) البيت له في لسان العرب، وتاج العروس: قوم.

([43]) ينظر: الكتاب623/3، والأصول33/3.

([44]) البيت له في نوادر أبي زيد 416-417، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري561، وإيضاح شواهد الإيضاح829/2، وبلا نسبة في المفصل173، وشرحه154/4، وشرح الكافية للرضي(القسم الثاني)656/1. ويُروَى: هُما إبلانِ، وعنْ أيّةٍ، وعنْ إيّةٍ، بفتح الهمزة وكسرِها.

([45]) البيت له في ديوان الحماسة546، والتنبيه لابن جني398، وشرح الحماسة للمرزوقي1663/4.

([46]) ينظر القول في لسان العرب، وتاج العروس: أبل.

([47]) الحديث في صحيح مسلم 2146/4 رقم (2784)، وغيره.

([48]) الحديث في غريب الحديث والأثر737/3.

([49]) البيت لهُ في معاني القرآن للفراء340/3، وتخليص الشواهد446، والمقاصد النحوية157/2، ولسان العرب: يسر، وشرح أبيات معاني القرآن 316. ويسَّرَت الغنم إذا كثُرتْ ألبانُها ونسلُها.

([50]) البيت له في شرح أشعار الهُذليين354/1.

([51]) ينظر: المُحكم والمحيط الأعظم، ولسان العرب: غنم.

([52]) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر256/2.

([53]) الرجز له في التكملة455، والمسائل المُشكِلة(البغداديات)472-473، وشرح الكتاب للسيرافي231/4، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري563، وإيضاح شواهد الإيضاح831/2، وبلا نسبة في التنبيه لابن جني417، والمخصص275/4، وشرح الشافية للرضي334/2.

([54]) البيتُ له في نوادر أبي زيد361، وفيه: (رَكْبٌ) بدل(رُكيب) مع اختلافٍ في رواية العجز، وله أيضًا في شرح شواهد الإيضاح لابن بري563، وإيضاح شواهد الإيضاح830/2، وبلا نسبة في التكملة 455، والمخصص275/4، ولسان العرب: رجل.

([55]) ينظر: الكتاب378/3.

([56]) ينظر: العلل في النحو365.

([57]) شرح الحدود النحوية57.

([58]) معجم مصطلحات النحو79.

([59]) يُنظر: الإنصاف706/2.

([60]) الكتاب393/3. ويُنظر: شرح الكتاب للسيرافي186/4–187، والنكت للأعلم الشنتمري592/2.

([61]) الكتاب442/3. وجَلَوْلاَء (بالْمَدِّ): سُمِّي بها عدّة مناطق، منها قريةٌ بناحيةِ فارس، ومنها: مدينة مشهورة بإفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلا. والنسبةُ إليها (جَلُولِيّ) على غيرِ قياسٍ، مثل: حَرَوْرِيّ في النسبة إلى حَرَوْرَاء. يُنظر: معجم البلدان156/2، ولسان العرب: جلل.

([62]) ينظر: المسائل البصريات277/1–278.

([63]) ينظر: المقتضب265/2، والنكت للأعلم الشنتمري925/2–926.

([64]) ينظر: شرح اللمع للواسطي248–249.

([65]) ينظر: نوادر أبي زيد317.

([66]) ينظر: الأزهية308، وأمالي ابن الشجري56/3، وشرح التسهيل186/1، وشرح الكافية الشافية107/1. وفي ارتشاف الضرب1004/2: إنّ ابن مالك ذَكر أنّ إعرابَ (الّذينَ) مشهورٌ في لُغةِ طيء. وهذا خلاف ما صرّح به ابن مالك في كُتبه.

([67]) البيت بلا نسبة في الأزهية308، وأمالي ابن الشجري56/3، وشرح التسهيل186/1. والخِزّان: جمعُ الخُزَز، وهو ذَكرُ الأرنبِ.

([68]) وهو رؤبة في ملحق ديوانه172، والمقاصد النحوية249/1، ولِليلى الأخيلية في ديوانها61، ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد 239، وفيه برواية: نحن الذينَ، والرجز لأبي حرب الأعلم أو لليلى الأخيليّة في خزانة الأدبِ23/6–24.

([69]) البيت له في ديوانه، ضمن(شعراء أمويون)231، ومجاز القرآن190/2، والحماسة البصرية269/1، والكتاب1/ 187، والمقتضب146/4، والمحتسب185/1، والمقاصد النحوية294/1، وفيه: زُميلة، بالزاي المُعجَمة.

([70]) يُنظر: المحتسب185/1.

([71]) الرجز بلا نسبة في التنبيه لابن جني193، ورصف المباني27، 342.

([72]) البيت له في خزانة الأدب17/6. وذكر البغدادي في خزانة الأدب14/6 نقلا عن شُراح التسهيل: إنّ ذلكَ يُقالُ على لُغةِ بني الحارثِ بن كعب، وبعض بني ربيعة.

([73]) شرح الحدود النحوية57.

([74]) منتهى الطلب221/8. وأخلَّ به شعره.

([75]) البيت لكثيِّر عزة في ديوانه137، ومنتهى الطلب136/4.

([76]) ينظر: كتاب الشعر163/1–164.

([77]) ينظر: المصدر السابق166/1.

([78]) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية112/1، والتذييل والتكميل39/3، ويُروى: أخدانكَ اللاتي، بالتاءِ والياءِ. لسان العرب240/15(لتا). والكَتَمُ: نباتٌ يُختَضبُ بهِ.

([79]) ينظر: شرح التسهيل189/1، وشرح الكافية الشافية112/1.

([80]) ينظر: همع الهوامع325/1.

([81]) الرجز له في في ملحق ديوانه180، وبلا نسبة في الأزهية305، وأمالي ابن الشجري55/3، وشرح التسهيل169/1، وشرح الكافية الشافية115/1. ويُروَى: من أينُقٍ سوابِقِ.

([82]) يُنظر: المقتضب287/2.

([83]) ينظر: شرح الشافية للرضي194/1.

([84]) ينظر: المفصل137–138، والتسهيل33–34، وشرح الكافية للرضي(القسم الثاني)217/1–218، وارتشاف الضرب1005/2–1006.

([85]) ينظر: نوادر أبي زيد317.

([86]) ينظر: الأزهية308، وأمالي ابن الشجري56/3، وشرح التسهيل186/1، وشرح الكافية الشافية107/1.

([87]) البيت له في ديوانه41، والأزهية316–317، وأمالي ابن الشجري57/3. وقسطوا: جاروا، والسِّطاع هو عمود الخيمة.

([88]) البيت لمُرّة بن عداء الفقعسي، في شرح الحماسة للمرزوقي213/1، وللتبريزي69/1، ولعمرِو بن أسد الفقعسي، في الحماسة البصريّة75/1.

([89]) البيت له في ديوانه 142، والمقاصد النحوية302/1.

([90]) البيت له في ديوانه216.

([91]) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل188/1، وشرح الكافية الشافية112/1، وتخليص الشواهد138، والمقاصد النحويّة271/1.

([92]) البيت له في ديوانه192، وشرح أشعار هذيل92/1، وديوان الهذليين37/1، وتخليص الشواهد139. يستلْئمون: يلبسون اللأمة، والدرعُ. والحدأ القُبُلِ: أراد الحدأ المُفزّعة.

([93]) ينظر: معاني القرآن467/1، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي414/2، 416، والإنصاف321/1.

([94]) البيت له في ديوانه87.

([95]) ينظر: الكتاب282/3.

([96]) ينظر: شرح التسهيل189/1–190.

([97]) ينظر: الكتاب المُوضَح1024/2.

([98]) ينظر: الكتاب المُوضَح1024/2، والإقناع734/2، واتحاف فضلاء البشر369/2.

([99]) البيت له في خزانة الأدب78/6–89، وشرح أبيات معاني القرآن للفراءِ211، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراءِ 176/1، 84/3، والأصول354/2، والمسائل الشيرازيات352/1، وكتاب الشعر للفارسي406/2.

([100]) البيت له في شعره 33.

([101]) يُنظر: المسائل الشيرازيات356/1.

([102]) ينظر: كتاب العين8/142.

([103]) ينظر: أمالي ابن الشجري3/60.

([104]) ينظر: شرح التسهيل1/189، وشرح الكافية الشافية1/112.

([105]) ينظر: شرح الكافية(القسم الثاني)1/217.

([106]) الرجز بلا نسبة في مجاز القرآن1/199، والمسائل الشيرازيات1/357، ولسان العرب: لتا، وخزانة الأدب6/80، 154، 156. ولِدَة الرجل: تِربه.

([107]) البيت له في شعره 79، ومجاز القرآن1/199. وعريكتُها: شِدّة نفسِها، وآلُها: شخصُها، ومجلُود: جَلَدٌ.

([108]) ينظر: شرح التسهيل1/190.

([109]) البيت له في أمالي ابن الشجري3/60، ولسان العرب، وتاج العروس: لتا.

([110]) البيت بلا نسبة في لسان العرب، وتاج العروس: لتا.

([111]) البيتان له في المذاكرة في ألقاب الشعراء66.

([112]) ينظر: الكتاب الْمُوضَح2/1023-1024، وإتحاف فضلاء البشر2/369.

([113]) البيت للعرجي في ديوانه74، ولعائشة بنت طلحة في العقد الفريد6/109، وبلا نسبة في المسائل العضديات171، والأزهية316.

([114]) البيتُ بلا نِسبة في الأزهية311، 316، والتذييل والتكميل3/39.

([115]) البيت لرجلٍ من بني سُليمٍ في أمالي ابن الشجري3/58، وتخليص الشواهد137، والتذييل والتكميل 3/35، والمقاصد النحويّة1/251، وبلا نسبة في الأزهية301، وشرح التسهيل1/188.

([116]) القراءة مرويّة عنهما. يُنظر: الإقناع2/734، والنشر 1/404.

([117]) ينظر: شرح الكافية للرضي(القسم الثاني)1/127.

([118]) ينظر: التذييل والتكميل3/39.

([119]) ينظر: شرح التسهيل1/190، وشرح الكافية الشافية1/112.

([120]) البيت للكميت بن زيد في ديوانه194، وللكميت في الأزهية 314-315، وأمالي ابن الشجري3/61، والتذييل والتكميل3/38، وعزاه الفارسي إلى الكميت بن معروف في كتاب الشعر2/426 .

([121]) البيت للكميت في التذييل والتكميل3/38، وبلا نسبة في كتاب الشعر للفارسي2/425، والمسائل العضديات174، والأزهية314-315، وأمالي ابن الشجري3/61، وشرح التسهيل1/190، ولم أقف عليه في ديوان الكميت بن زيد، ولا ديوان الكميت بن معروف، صنعة الدكتور: حاتم الضامن، ضمن كتاب(عشرة شُعراء مُقلُّون).

([122]) الرجزُ لِكُثيّر بن عطيّة في نوادر أبي زيد263، برواية لا شاهِدَ فيها، وهي: جمعْتُها مِنْ أيْنُقٍ غِزارِ... مِنْ أينُقٍ شُرّفنَ بالصِّرارِ، وهو بلا نسبة في المسائل العضديات177، وشرح التسهيل1/195، وشرح الكافية الشافية1/112. عِكار: جمعُ عَكَرة، وهي القطعةُ من الإبل. وشرّفَ الناقةَ: كاد يقطعُ أخلافَها بالصَّرِّ. والصّرار: الخيطُ الذي يُشَدُّ فوقَ خِلف الناقة لئلاّ يرضعها ولدها.

([123]) يُنظر: المسائل العضديات179.

([124]) يُنظر: شرح التسهيل188/1، وشرح الكافية الشافية107/1.

([125]) يُنظر: التذييل والتكميل37/3. ويُراجع في ذلك: الأزهية310–311، وأمالي ابن الشجري58/3، وشرح الجمل لابن عصفور172/1.

([126]) البيت للهُذلي في الأزهية310، وأمالي ابن الشجري58/3، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور173/1.

([127]) القراءة له في مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه13، ومجاز القرآن173/1، والأزهية331، وشرح الجمل لابن عصفور172/1، ومعجم القراءات311/1.

([128]) ينظر: الأزهية310، وأمالي ابن الشجري58/3، وشرح الكافية الشافية108/1، وارتشاف الضرب1005/2.

([129]) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل189/1، وهمع الهوامع324/1.

([130]) يُنظر: المسائل الشيرازيات355/1.

([131]) ينظر: شرح التسهيل189/1–190.

([132]) البيت له في ديوانه 990/2(تحقيق د. نعمان محمد طه).

([133]) يُنظر: كتاب العين370/8، وإعراب القرآن للنحاس53/3.

([134]) يُنظر: شرح الشافية للرضي393/1.

([135]) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي227/4–228، وارتشاف الضرب392/1.

([136]) ينظر هذا الخلاف في: ارتشاف الضرب392/1.

([137]) ينظر: الكتاب125/4، 135.

([138]) ينظر: ارتشاف الضرب975/2، وهمع الهوامع294/1. ولم أقف عليه في المقتضب أو الكامل.

([139]) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن101/1، 191، والتبيان في إعراب القرآن86/1.

([140]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه463/1.

([141]) ينظر: إعراب القرآن له403/1.

([142]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن86/1، 900/2.

([143]) ينظر هذا الخلاف في: البيان في غريب إعراب القرآن101/1، والتبيان في إعراب القرآن 86/1.

([144]) ينظر: الكتاب230/2.

([145]) يُنظر: شرح التسهيل234/1.

([146]) يُنظر: شرح الكافية للرضي (القسم الثاني)190/1.

([147]) يُنظر: همع الهوامع296/1.

([148]) يُنظر: المصدر نفسه.

([149]) يُنظر: شرح الكافية للرضي(القسم الثاني) 190/1، والتسهيل29، وشرحه235/1.

([150]) ذكره ابنُ مالك في شرح التسهيل235/1.

([151]) البيت بلا نسبة في شرح المفصل136/3، وشرح التسهيل235/1، والتذييل والتكميل591/3.

([152]) شرح الكافية للرضي(القسم الثاني) 190/1.

([153]) الرجز بلا نسبة في الاقتضاب63/2، وشرح التسهيل235/1، وهمع الهوامع297/1.

([154]) يراجع في ذلك: ارتشاف الضرب975/2.

([155]) شرح شذور الذهب182. وانظر: الأصول128/2.

([156]) ينظر: سر صناعة الإعراب322/2، والمرتجل301، والمفصل137، 278.

([157]) ينظر: اللباب27/2

([158]) البيت لأخي الكلْحبة بن عبد مناف، في نوادر أبي زيد438، والصدر فيه برواية: أَلَمْ تَكُ قدْ قرّبْتَ ما الفقْرُ والغِنَى؟ ولا شاهد فيها، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب322/1، وإصلاح المنطق328، وأمالي ابن الشجري165/3، وشرح المفصل6/10. والأُشابة: الاختلاط.

([159]) ينظر: اللباب للعكبري976/2.

([160]) ينظر: أدب الكاتب108، والاقتضاب61/2.

([161]) ينظر: سر صناعة الإعراب322/1.

([162]) ينظر: الاقتضاب62/2.

([163]) البيت لمجنون ليلى في ديوانه130، وللعرجي في المقاصد النحوية240/1–141، ولكامل الثقفِي أو للعرجي في شرح شواهد المغني 962/2، وهو بلا نسبة في الإنصاف127/1، ومغني اللبيب894/2، وهمع الهوامع297/1.

([164]) المقتضب287/2. وينظر: التكملة506.

([165]) يُنظر: الكتاب488/3.

([166]) يُنظر: المقتضب289/2، وشرح اللمع للواسطي258.

([167]) يُنظر: النكت للأعلم الشنتمري950/2.

([168]) ينظر: الكتاب140/2، 489/3.

([169]) يُنظر: المقتضب289/2، وشرح الشافية للرضي194/1.

([170]) ينظر: المقتضب189/2–190، وشرح الشافية للرضي194/1.

([171]) ينظر: المساعد525/3.

([172]) المصدر نفسه.

([173]) يُراجع في ذلك: شرح الكتاب للسيرافي227/4، وشرح الشافية للرضي191/1–193، والمساعد528/3.

([174]) البيت سبق تخريجه.